أثار إعلان وزارة الداخلية التونسية، أمس الجمعة، عن وجود مخططات لاستهداف الرئيس قيس سعيّد، مخاوف من أن يكون ذلك تبريراً لحملة اعتقالات جديدة تطاول معارضي الرئيس، برزت مؤشراتها بتوقيف حمادي الجبالي يوم الخميس

# تونس
# افتعال طوارئ أمنية لتبرير الاعتقالات

## السلطات تتحدث عن مخطط لاستهداف سعيّد والمعارضون يتخوفون من ملاحقتهم

ليست المرة الأولى التي يتم فيها الحديث عن مخطط لاستهداف سعيّد (ياسين قالدي/الأناضول)

تونس ـ **بسمة بركات**

تزداد المخاوف يومياً في تونس من ديكتاتورية الرئيس قيس سعيّد، بعدما وضع يديه على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، لتوسيع الانتقام من خصومه السياسيين، خصوصاً بعد توسع الجبهة المعارضة له لتشمل مختلف الاتجاهات السياسية. وبدت تونس، أمس الجمعة، في أجواء طوارئ بعد ترويج وزارة الداخلية لوجود مخططات من أطراف داخلية وخارجية لاستهداف سعيّد ومؤسسة الرئاسة، من دون الكشف عن هذه الجهات أو أي دليل يؤكد وجود هذا المخطط، وهو ما أثار مخاوف من أن يكون مبرراً لحملة اعتقالات تطاول معارضي الرئيس، برزت مؤشراتها منذ يوم الخميس بتوقيف رئيس الحكومة السابق حمادي الجبالي. وتذكّر الادعاءات الجديدة بحادثة سابقة في يناير/كانون الثاني 2021، حين روّجت مصادر قريبة من سعيّد تعرّضه لمحاولة تسميم عبر طرد بريدي يحتوي على مادة البريسين السامة، ليتضح لاحقاً أن لا صحة لهذه الأنباء. وادعت وزارة الداخلية التونسية، أمس، أن هناك تهديدات جدية تمسّ بالسلامة الجسدية لسعيّد، متحدثة عن وجود مخططات لاستهدافه شخصياً أو استهداف مؤسسة الرئاسة ومحيط الرئيس، متورطة فيها أطراف داخلية وخارجية. وقالت المتحدثة الرسمية باسم الوزارة، فضيلة خليفي، في مؤتمر صحافي استثنائي في مقر الوزارة أمس، إن «هناك محاولات لبث البلبلة وتقويض الأمن العام، وهناك تحقيقات جارية في المخططات التي تحاول المسّ بسلامة رئيس الجمهورية».

ولفتت إلى أنه «تم الكشف عن تهديدات جدية تجاوزت التصور والتخطيط إلى مرحلة متقدمة، وهو ما حتم الإفادة بها». وأضافت أنه «تم جمع هذه المعلومات في إطار العديد من التحقيقات التي تقوم بها الوحدات الأمنية». وقالت خليفي إن هناك تمويلات مشبوهة لجمعية «نماء» الخيرية، معلنة أنه «تم توقيف قيادي بارز وآخر مؤسسي حزب سياسي (بدون تسميته) وهو محل تتبعات منذ فترة، وكذلك صهره الذي ظهرت عليه عمليات ثراء فاحش»، مشيرة إلى أن «التتبعات أفضت إلى شبهة تبييض أموال وأن هذا الأخير فار»، متحدثة عن ضلوع شخصيات أخرى في الملف. وذكرت خليفي أنه تم أمس الأول الخميس إحباط مخطط لعملية إرهابية بعدما حاول عنصر إرهابي القيام بعملية على طريقة «الذئاب المنفردة» أمام أحد المراكز الحساسة في شارع الحرية بالعاصمة. وفي وقت سابق أمس، أعلنت نقابة إقليم الأمن الوطني في تونس، إلقاء القبض على عنصر «إرهابي» أقدم على طعن عدد من عناصر الأمن، في العاصمة.

مقابل ذلك، طالبت حركة النهضة، وزارة الداخلية، بالكشف عن الجهات الداخلية والخارجية المتورطة في استهداف سعيّد وأمن الدولة، مؤكدة أن هناك محاولات لتشويه صورة الحركة من خلال حملات تضليلية وربطها بـ«النهضة» للتغطية على عجز الانقلاب عن الوصول إلى المراحل المقبلة. وقال المتحدث باسم «النهضة» عماد الخميري، في مؤتمر صحافي، إن ما قدّمته وزارة الداخلية مسرحية، ولا رابط بين القضايا التي تم عرضها ولا وضوح في المعطيات، مستنكراً أي محاولة للاعتداء على الدولة. ولفت إلى أن «النهضة» مستهدفة وهناك محاولات للزجّ بقياداتها في ملفات مغلوطة، مؤكداً أن ضرب الخصوم السياسيين ومحاولات استهداف القضاء تهدف إلى مواصلة سير سعيّد في الحكم الفردي. وطالب بعدم الزجّ بقيادات «النهضة» في المعارك السياسية، مشيراً إلى أن «سلطة الانقلاب تتحرش بالنهضة منذ 25 يوليو/ تموز الماضي، أي منذ نحو سنة وهي تبحث عن قضايا تورط الحركة، ولكنها عجزت عن ذلك وعن تقديم أي ملف حقيقي»، مبيناً أن ما تم مع نائب رئيس حركة النهضة نور الدين البحيري، واختطافه، ثم تبين أنه لا يوجد ما يدين «النهضة» أو البحيري، كان محاولة فاشلة، وستفشل سلطة الانقلاب مجدداً لأنه ليس هناك أي ملف لملاحقة الحركة. وقال إن كل المحاولات التي تتم الآن هي محاولات لضرب «النهضة» وتلفيق القضايا، وضرب حيادية الدولة، مشيراً إلى أنه كلما اقترب موعد الاستفتاء (في 25 يوليو المقبل) فسيتم استهداف الأحزاب والخصوم السياسيين بوسائل جديدة ومن خلال تلفيق تهم كيدية لهم. من جهتها، قالت رئيسة المكتب القانوني لـ«النهضة» زينب البراهمي، إن المؤتمر الصحافي للداخلية جاء وكأنه رد على الجريمة التي حصلت الخميس بتوقيف الجبالي، وكأن هناك من يريد أن يخلق أجواء من التوتر في تونس، معربة عن أسفها لمواصلة ملاحقة نشطاء سياسيين وصحافيين وطلبة بعد الثورة، فقط لمواقفهم من الانقلاب. وبينت براهمي أنه لولا احترامها سرية التحقيق لكشفت أن الأطراف التي تقدّم المعلومات لفبركة القضايا هي من منتحلي صفة، مضيفة أن ملف الجبالي فارغ وهناك محاولات للتضليل. ولاحظت أنه على الرغم من فشل المحاولة الأولى في توريط الجبالي حيث تمت عملية توقيفه وفق ممارسات غير قانونية ما تسبب سابقاً في إصابة زوجته بجلطة، فإنه تتم اليوم مجدداً محاولة توريطه ما جعله يخوض إضراباً عن الطعام.

### الداخلية التونسية: محاولات لبث البلبلة وتقويض الأمن العام

### «النهضة»: للكشف عن الجهات المتورطة في استهداف سعيّد

وفي السياق نفسه، شكك رئيس «جبهة الخلاص» أحمد نجيب الشابي في إعلان وزارة الداخلية، وقال لوكالة «فرانس برس» إن ذلك يمثل «تبريراً لحملة اعتقالات قادمة للانتقام من معارضي سعيّد، وهذه فقط البداية». وأضاف: «الرئيس معزول سياسياً ويبحث عن تعاطف شعبي لصالحه».

وكانت السلطات التونسية قد أوقفت، الخميس، الجبالي في مدينة سوسة، ونقلت وسائل إعلام محلية أن «النيابة العمومية بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب أذنت بفتح تحقيق تحت إشرافها في الفيحاء نشطاء سياسيين وصحافيين وطلبة بعد الثورة، في المعارك السياسية، مشيراً إلى أن «سلطة الانقلاب تتحرش بالنهضة منذ 25 يوليو/ تموز الماضي، أي منذ نحو سنة وهي تبحث عن قضايا تورط الحركة، ولكنها عجزت عن ذلك وعن تقديم أي ملف حقيقي»، مبيناً أن ما تم مع نائب رئيس حركة النهضة نور الدين البحيري، واختطافه، ثم تبين أنه لا يوجد ما يدين «النهضة» أو البحيري، كان محاولة فاشلة، وستفشل سلطة الانقلاب مجدداً لأنه ليس هناك أي ملف لملاحقة الحركة. وقال إن كل المحاولات التي تتم الآن هي محاولات لضرب «النهضة» وتلفيق القضايا، وضرب حيادية الدولة، مشيراً إلى أنه كلما اقترب موعد الاستفتاء (في 25 يوليو المقبل) فسيتم استهداف الأحزاب والخصوم السياسيين بوسائل جديدة ومن خلال تلفيق تهم كيدية لهم. من جهتها، قالت رئيسة المكتب القانوني لـ«النهضة» زينب البراهمي، إن المؤتمر الصحافي للداخلية جاء وكأنه رد على الجريمة التي حصلت الخميس بتوقيف الجبالي، وكأن هناك من يريد أن يخلق أجواء من التوتر في تونس، معربة عن أسفها لمواصلة ملاحقة نشطاء سياسيين وصحافيين وطلبة بعد الثورة، فقط لمواقفهم من الانقلاب. وبينت براهمي أنه لولا احترامها سرية التحقيق لكشفت أن لها كامل المسؤولية للسلطات التونسية وتحديدا لرئيس الجمهورية على سلامته الجسدية والنفسية، فيما أعلن نائب رئيس حركة «النهضة» نور الدين البحيري دخول الجبالي في إضراب عن الطعام.

مقابل ذلك، تستعد الحملة الوطنية لإسقاط الاستفتاء إلى تكثيف تحركاتها والدعوة لمقاطعته، وتنظم اليوم السبت مسيرة في محافظة سوسة. وكانت الحملة التي تتكون من 5 أحزاب قد نظمت الخميس وقفة رمزية أمام مقر التلفزيون الوطني في العاصمة، داعية إلى مقاطعة الاستفتاء باعتباره حلقة من حلقات الانقلاب ومحاولة لتركيز نظام استبدادي. وأكد الأمين العام للحزب الجمهوري، عصام الشابي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أنهم سيشاركون في مسيرة احتجاجية في محافظة سوسة للتعبير عن رفضهم لهذا المسار وللمطالبة بمقاطعة الاستفتاء. وأوضح أن رفضهم المشاركة في الاستفتاء هو رفض للمسار بكل اعتباره انقلابياً، والمشاركة تعني قبول الانقلاب والاعتراف به، مؤكدا أن الاستفتاء هو تتويج لمسار بدأه سعيّد بالانقلاب على الشرعية وعلى المؤسسات الديمقراطية.

## للحديث تتمة...

### فلسطين والانتخابات الإسرائيلية

**نضال محمد وتد**

تذهب إسرائيل لانتخاباتها الخامسة منذ أن حل بنيامين نتنياهو حكومته الرابعة في ديسمبر/كانون الأول 2018، أملاً في الهروب من ملفات الفساد التي لاحقته، من دون أن تتمكن، خلال السنوات الأربع الأخيرة، من الخروج من مأزقها السياسي الحزبي الداخلي.

ويبدو أن الجولة الخامسة من الانتخابات في إسرائيل لن تحدث تغييراً جوهرياً أفقياً، أو عامودياً، في الحياة الحزبية الإسرائيلية، ولا في السياسة الخارجية لدولة الاحتلال، ما دام أكثر من 90 عضواً في الكنيست الإسرائيلي لا يرون أي سبب يدفع دولة الاحتلال لتقديم تنازلات سياسية على قاعدة الأرض مقابل السلام، ولا حتى مقابل التطبيع الشامل والكامل مع الدول العربية التي وضعتها المبادرة العربية في بيروت، وتخلّت عنها الدول العربية لاحقاً. هذا التراجع الهائل في موقف الدول العربية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، يشكل أحد الأسباب الرئيسية في تغذية المجتمع الإسرائيلي بمواقف يمينية عنصرية، ترفض مجرد التفكير في فكرة الحل، على أساس الانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في حرب يونيو/ حزيران 1967. لم يعد الإسرائيليون حتى يخشون من فقدان أغلبية يهودية داخل الدولة، أو تحول دولة الاحتلال إلى دولة أبرتهايد. لأنهم ببساطة لا يرون ولا يلمسون ثمناً لموقفهم الانتخابي، الذي يكرّس منذ عقدين حكومات يمين استيطانية، تكرس الاحتلال وتعمّق حالة الأبرتهايد، هذا أولاً.

وثانياً لأنهم لا يرصدون وجود «عدو» فلسطيني موحد في موقفه وبرنامجه لإنهاء الاحتلال. والحقيقة أن هذا ما يرصده الإسرائيلي العادي، فكم بالحري من هم في طبقة صناعة القرار، من غياب تحدٍ فلسطيني حقيقي، وتمرغ في واقع يتجسد بتنازع سلطتين فلسطينيتين على تثبيت أنهما وبقاء كل منهما في «عزبتها»، لا يضيرهما في سبيل ذلك التواصل، سواء، بشكل مباشر ووسط تعاون أمني وعسكري مع دولة الاحتلال (كما في حالة السلطة الفلسطينية)، أو عبر وساطات عربية وأطراف ثالثة تحت مسمّى التهدئة (كما في حالة سلطة «حماس» في قطاع غزة). هذا الواقع الفلسطيني البائس والردي، هو العامل الأساسي الخارجي المساعد على ازدياد تعاظم اليمين في إسرائيل، وترجيح قوته الانتخابية، وبقائه في سدة الحكم، بغض النظر عن هوية واسم رئيس الحكومة الإسرائيلية المقبل.

# العاهل الأردني في مرمى النيران

شظت اليوبيا توريت السد في فبراير الماضي (عياسي ووندیمو هايلي/الأناضول)

يثير العاهل الأردني عبد الله الثاني (الصورة)، في مقابلة مع شبكة «سي إن بي سي» الأميركية نشرت مقتطفات منها أمس الجمعة، أن بلاده تدعم تشكيل تحالف عسكري في الشرق الأوسط مشابه لحلف شمال الأطلسي (ناتو)، مشيراً إلى أن ذلك «يمكن أن يتم مع الدول التي لها التفكير ذاته». ولفت إلى أن «رؤية مثل هذا التحالف العسكري يجب أن تكون واضحة جداً، ودوره يجب أن يكون محدداً بشكل جيد، وإلا فسيكون مربكاً للجميع».

(العربي الجديد)

## لقاء «استراتيجي» بين الجيشين الأسرائيلي والاميركي

أعلن الجيش الإسرائيلي، في بيان أمس الجمعة، أن قادة كباراً من الجيشين الإسرائيلي والأميركي عقدوا لقاء استراتيجياً، استمر 3 أيام، ناقش الاستعدادات العسكرية المشتركة، لسيناريوهات تصعيد إقليمية. وقال: «انتهى، (أمس الأول) الخميس، الاجتماع الاستراتيجي العملياتي بين الجيش الإسرائيلي والقيادة المركزية الأميركية». وتابع: «كما قام الوفد بجولة على الحدود مع لبنان، وتفقّد أعمال بناء العائق الأمني الجديد، حيث استعرض قادة كبار في الجيشين مواضيع استراتيجية واستخبارية».

(الأناضول)

## الانتخابات الإسرائيلية: لا تغيير بموازين القوى

رغم أنه من السابق لأوانه التنبؤ بطبيعة التحالفات الانتخابية التي قد تتشكل بعد الانتخابات الإسرائيلية المبكرة، إلا أن استطلاعات الرأي لا تتوقع ظهور ائتلاف قوي بإمكانه تشكيل حكومة مستقرة. وأظهر استطلاع نشرت نتائجه صحيفة «معاريف» أمس الجمعة، أن حزب «الليكود» بقيادة بنيامين نتنياهو (الصورة) قد يحصل على 34 مقعداً، وأن أقصى ما يمكن معسكر نتنياهو الوصول إليه هو 57 مقعداً.

(الأناضول)

## النظام السوري يواصل حملة ضد «داعش»

واصلت قوات النظام السوري، أمس الجمعة، حملتها العسكرية في البادية، وسط اشتباكات مع عناصر تنظيم «داعش». وقال الناشط أبو إيهاب التدمري لـ«العربي الجديد» إن قوات النظام بمساندة عناصر مليشيات موالية لها واصلت حملة التمشيط الواسعة في بادية الرقة الجنوبية الشرقية، بحثاً عن خلايا تنظيم «داعش» وبمشاركة نشطة من الطيران الحربي الروسي. وأضاف أن العملية بدأت من منطقة جبل البشري في بادية الرقة وصولاً إلى بادية الرصافة.

(العربي الجديد)

## اليونان توسع قاعدة كريت العسكرية

ذكرت صحيفة «حريت» التركية، أمس الجمعة، أن اليونان تعتزم توسيع قاعدة جزيرة كريت العسكرية في البحر الأبيض المتوسط، وإطلاق 13 مشروعاً عسكرياً جديداً بقيمة 800 مليون يورو. وأوضحت الصحيفة أن المشاريع اليونانية تستهدف تقوية القوات البحرية والبرية وشراء أسلحة، وأهمها التوسعة في قاعدة كريت.

(العربي الجديد)

# الملاء الثالث يحيي أزمة سد النهضة

يثير الملاء الثالث لسد النهضة، الذي باشرت به إثيوبيا، الأزمة من جديد بينها وبين مصر والسودان. لكن القاهرة تحظى حالياً بدعم الاتحاد الأوروبي، لاسباب متعلقة بإمدادات الغاز الإسرائيلية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

مع اقتراب إثيوبيا من بدء عملية الملء الثالث لسد النهضة، في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول المقبلين، الذي يشكل مصدر قلق كبير لكل من مصر والسودان، عادت الأزمة بين الدول الثلاث إلى الظهور من جديد. فبينما نجحت مصر في حث الاتحاد الأوروبي على إعلان دعمه لها في قضية السد، اتهمت إثيوبيا الاتحاد بـ«الانحياز إلى مصر» وأنه «لا يراعي المصالح المشتركة بين الدول، ويحافظ على المصالح المصرية فقط».

من جهته، قال مصدر دبلوماسي مصري لـ«العربي الجديد»، إن «شروع الحكومة الإثيوبية في عملية الملء الثالث لسد النهضة، من دون التوصل إلى اتفاق قانوني ملزم وشامل بشأن قواعد ملء وتشغيل السد، مع كل من مصر والسودان، يمثل خرقاً جديداً لاتفاقية إعلان المبادئ الموقعة بين الدول الثلاث عام 2015 في العاصمة السودانية الخرطوم». وشدّد على أن «المادة الخامسة من الاتفاقية تنص على ضرورة الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول للسد وقواعد تشغيله السنوي». وأكد المصدر أن «مصر تحتفظ بحقها في رفض التصرفات الأحادية الإثيوبية، في قضية سد النهضة التي تمس الملايين من المواطنين المصريين والسودانيين».

بدوره، كشف أستاذ الجيولوجيا والموارد المائية في جامعة القاهرة عباس شراقي، أن إثيوبيا بدأت أول من أمس الخميس، استعادة 2 مليار متر مكعب من المياه كانت قد أفرغت خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، لاستكمال تشييد الممر الأوسط من السد. وذكر في حسابه على «فيسبوك»، أن ذلك سيستمر حتى نهاية الأسبوع الأول من يوليو/ تموز المقبل، ويبدأ بعدها التخزين الثالث بكمية تتوقف على حجم الإنشاءات الهندسية لتعلية الجانبين والممر الأوسط من السد، والتي من المتوقع أن تكون نحو 5 مليارات متر مكعب، بعدها يبدأ مرور المياه من أعلى الممر الأوسط في الأسبوع الأول من أغسطس المقبل.

وأضاف شراقي أن التخزين الثالث «يمثل الخرق الرابع لإثيوبيا لإعلان المبادئ الخاص بسد النهضة 2015، والاتفاقيات التاريخية، والأعراف الدولية، والإعلان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي في سبتمبر الماضي، بعد التخزين الأول في عام 2020، والثاني في عام 2021، وتشغيل التوربين في فبراير/ شباط الماضي».

وكشف شراقي عن «بدء ارتفاع منسوب بحيرة سد النهضة». وقال إن إثيوبيا «خزنت نحو 8 مليارات متر مكعب خلال العامين الماضيين، وتهدف هذا العام للوصول إلى ما كانت تصبو إليه وهو 18,5 مليار متر مكعب». وأضاف أن «الخطوة الأولى نحو التخزين الثالث، كانت عند تشغيل التوربين في 20 فبراير الماضي لتصريف المياه التي تمر أعلى الممر الأوسط، ولم يحقق الهدف لعدم كفاءة التشغيل، مما اضطر إثيوبيا إلى فتح إحدى بوابتي التصريف في 12 مارس/ آذار الماضي، وبالفعل جف الممر الأوسط خلال عدة أيام، ثم زادت بفتح البوابة الثانية لتفريغ إجمالي 50 مليون متر مكعب في اليوم، ما أدى إلى انخفاض مخزون البحيرة من 8 إلى 6 مليارات متر مكعب».

وفي السياق، طالب قانونيون مصريون، حكومة بلادهم بالضغط على إثيوبيا دولياً، وعرض الأزمة في المحافل الدولية كافة، لحمل أديس أبابا على الالتزام وتطبيق مبادئ القانون الدولي للمياه والحفاظ على حقوق دولتي المصب، والالتزام باتفاقية المبادئ، وكذلك بقواعد القانون الدولي وما جاء باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام 1997. في المقابل قال دبلوماسي مصري سابق، وهو خبير في القانون الدولي، إنه «من الصعب على الحكومة المصرية أن تطرق أبواب أي محافل دولية، بعد ذهابها إلى مجلس الأمن الدولي أكثر من مرة، من دون أي نتيجة تذكر». وأكد في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الاعتماد على اتفاقية الأمم المتحدة (الإطارية) للانتفاع بالمياه العابرة للحدود، في التعامل مع أزمة سد النهضة الإثيوبي، لن تؤدي أيضاً إلى نتيجة، إذ أنها اتفاقية غير ملزمة للدول في القانون الدولي».

من جهته، لفت أستاذ القانون الدولي العام، أيمن سلامة، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن إثيوبيا «تستغل الظروف الإقليمية والدولية لفرض سياسة الأمر الواقع، وتضرب بعرض الحائط كل الأعراف والمبادئ والقواعد القانونية الدولية التي تنظم الانتفاع المنصف المشترك بالمياه العابرة للحدود الدولية». وأضاف أنه «على الرغم من أن إثيوبيا تعلم جيداً أنه بالرغم من أن اتفاقية إعلان المبادئ، معاهدة دولية ملزمة، لكنها اتفاقية ابتدائية أولية يتبعها مثل كل الاتفاقيات الإطارية العامة، اتفاق فني لاحق، يمكن أن تسميه الدول بروتوكولاً فنياً، يترجم ما ورد في الاتفاقية الإطارية العامة الموقعة عام 2015». ورأى أنه «لن يكون هناك إطلاقاً اتفاق قانوني ملزم بشأن سد النهضة مع إثيوبيا». وأوضح سلامة أن «البروتوكول الفني» المفترض توقيعه بين الدول الثلاث «يكون هدفه تحويل المبادئ العامة إلى قواعد فنية تطبيقية تنصب وتتعلق على المسائل الفنية الحاسمة الفصلية بإدارة وتشغيل السد وتحديد المعايير والمحددات الأخرى، التي ترتبط بكمية ونوعية ملء السد سواء كان ذلك في الفترات العادية أو فترات الجفاف».

وخلال البيان الصحافي المشترك للاجتماع التاسع لمجلس المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي في لوكسمبورغ في 19 يونيو/ حزيران الحالي، رحب الاتحاد الأوروبي بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن حول سد النهضة الإثيوبي الصادر في 15 سبتمبر 2021، حول التوصل لاتفاق مقبول لدى كافة الأطراف وملزم حول ملء وعملية تشغيل السد. وجاء في البيان المشترك، أن التوصل لهذا الاتفاق في أسرع وقت ممكن «يعد بمثابة أولوية قصوى للاتحاد الأوروبي ومصر من أجل حماية أمن مصر المائي ودعم السلام والاستقرار في المنطقة ككل». وأضاف البيان: «يظل الاتحاد الأوروبي مستعداً لدعم المفاوضات التي يقودها الاتحاد الأفريقي».

من جهتها، رفضت وزارة الخارجية الإثيوبية بيان الاتحاد الأوروبي بشأن أزمة المياه وسد النهضة، وقالت الوزارة إنه «لا يراعي المصالح المشتركة بين الدول، ويحافظ على المصالح المصرية فقط».

وفي السياق، اعتبر دبلوماسي مصري سابق، أن «إعلان الاتحاد الأوروبي دعمه موقف مصر في قضية سد النهضة الآن، يعود إلى حاجة الأوروبيين إلى مصر في الوقت الحالي، كممر لتوريد الغاز الطبيعي القادم من إسرائيل إلى أوروبا، في ظل ما تعانيه من نقص حاد في الطاقة بسبب قرارات روسيا بتقليل ضخ الغاز إلى أوروبا».

وأضاف الدبلوماسي: «على الرغم من أن بيان الاتحاد الأوروبي يبدو وكأنه داعم لمصر في الأزمة، إلا أنه لا يعدو كونه تأكيداً على موقف الأمين العام للأمم المتحدة والذي لم يعد بأي فائدة على مصر، فاكتفى بالحث على التوصل لاتفاق مقبول لدى كافة الأطراف وملزم حول ملء وعملية تشغيل السد. وهو ما يعني وجوب موافقة إثيوبيا عليه، والتأكيد أن الاتحاد الأفريقي هو المسؤول عن إدارة المفاوضات بين الدول الثلاث».

## استبعاد الخيار العسكري

في 13 يونيو/ حزيران الحالي، تحدث الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي (الصورة) عن الملاء الإثيوبي الثالث لسد النهضة، كاول رد مصري على الملاء. وكشف اعتماد بلاده ثلاثة محاور لمواجهة دبلوماسية وفنية وسياسية. وقال السيسي: «لا احد سيقترب من مياه مصر، كيف يتم ذلك؟ تتكلم بالدبلوماسية. واعطيت الفرصة (للإثيوبيين) وننفذ مشروعات للاستفادة القصوى من المياه. انا عملت كل ما يمكن عمله، في تلميح لاستبعاد الخيار العسكري.

شرق غرب

# بوريل في طهران
# استمرار تبادل الرسائل

وصل مفوض السياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي جوزيب بوريل امس الجمعة، الى طهران، في زيارة يسيطر ملف الاتفاق النووي عليها

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**
طهران ـ **صابر غل عنبري**

وصل مفوض السياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، مساء أمس الجمعة، إلى إيران، في زيارة قالت طهران إن «من جملة أهدافها بحث تطورات المفاوضات الرامية إلى رفع العقوبات» المفروضة عليها، فيما لم تفض المفاوضات النووية المتوقفة بين إيران والدول الكبرى إلى أي حلحلة. وتأتي زيارة بوريل إلى طهران، بعد يومين من زيارة قام بها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى العاصمة الإيرانية، حيث بحث مسائل عدة، من بينها تطورات الملف النووي الإيراني. وكان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، أكد أمس، قبيل وصول بوريل، أن الأخير سيلتقي وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان ومسؤولين آخرين. وحول أجندة الزيارة، قال خطيب زادة إنها في إطار «المشاورات الجارية بين إيران والاتحاد الأوروبي»، مضيفاً أن مباحثات بوريل في طهران «ستركز على العلاقات الثنائية ومواضيع إقليمية ودولية، وكذلك على آخر أوضاع المفاوضات الرامية إلى رفع العقوبات» الأميركية. وأوضح المتحدث الإيراني، في حديث لوكالة «إرنا» الرسمية للأنباء، أن زيارة بوريل «جزء من الجهود الجارية لإعادة الاتفاق النووي إلى تنفيذه الكامل». وكانت مصادر إيرانية مطلعة قد كشفت لـ«العربي الجديد»، أول من أمس الخميس، أن بوريل «سيزور طهران لبحث تطورات الاتفاق النووي واستئناف مفاوضات فيينا المتوقفة منذ أكثر من 3 أشهر، فضلاً عن موضوع الطاقة». ولم تستبعد المصادر أن تحمل الزيارة رسالة أميركية (عبر بوريل) رداً على «المبادرات المهمة التي نقلت إلى أميركا عبر الوسطاء» خلال الفترة الماضية، مؤكدة أن «الكرة في الملعب الأميركي، وإذا ما تعاملت الإدارة الأميركية بمنطق وأبدت جدية كافية لإحياء كامل للاتفاق النووي، فالاتفاق في فيينا سيحصل في أقرب وقت ممكن». ومساء الخميس، نشر مفاوض الاتحاد الأوروبي المكلف تنسيق المحادثات حول الملف النووي الإيراني، أنريكي مورا، صورة عبر «تويتر»، لعشاء جمعه في بروكسل مع بوريل والمبعوث الأميركي الخاص للشؤون الإيرانية روبرت مالي، مع التعليق التالي: «حديث بالعمق حول خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) والآفاق الإقليمية في الشرق الأوسط».

وفي بيان منفصل آخر، ردّ المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، على الاتهامات الإسرائيلية لإيران بالسعي لاستهداف إسرائيليين في تركيا للرد على عمليات اغتيال و«تخريب» تستهدف شخصيات ومنشآت إيرانية. وقال خطيب زادة إن «الاتهامات والمزاعم الباطلة التي طرحها وزير خارجية الكيان الصهيوني (يئير لبيد) في أنقرة خلال مؤتمره الصحافي المشترك مع نظيره التركي (مولود جاووش أوغلو) مضحكة وتأتي في إطار سناريو مخطط له مسبقاً لضرب العلاقات بين البلدين المسلمين».

في غضون ذلك، قال تقرير لموقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، أمس، إنه خلافاً للسياسة الرسمية الإسرائيلية المعلنة ضد توقيع اتفاق نووي مع إيران، فإن هناك ارتفاعاً في عدد مسؤولي جيش الاحتلال الذين باتوا يفضّلون «اتفاقاً ولو كان سيئاً» مع إيران، على عدم التوصل إلى أي اتفاق معها. وبحسب الموقع، فإن هؤلاء يعتقدون بأن مثل هذا الاتفاق سيمنح إسرائيل مهلة زمنية لإعداد خيار عسكري حقيقي ضد إيران. وقال الموقع إن من بين مؤيدي هذا الموقف أخيراً في جيش الاحتلال، رئيس قسم الاستخبارات الجنرال أهرون حليفا، ورئيس قسم الأبحاث العميد عميت ساعر، ورئيس قسم الشؤون الإيرانية في الجيش الجنرال طال كالمان، الذي غيّر موقفه أخيراً بعدما كان معارضاً لأي اتفاق نووي مع إيران. ورئيس قسم التخطيط الاستراتيجي العميد آورن ساتر.

ووفقاً للتقرير، فإن قسم الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي يرصد أيضاً تغيراً في موقف وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، الذي بات يعتقد أن اتفاقاً نووياً مع إيران هو الخيار الأقل سوءاً لإسرائيل. وبحسب التقرير، فإن هناك فصلاً بين المعركة ضد تموضع إيران في سورية، وبين المعركة ضد بنائها قوة نووية، خصوصاً أنه في كل ما يتعلق بالخيار النووي، لم تنفذ إسرائيل عملية عسكرية فعلية ضد الخيار الإيراني النووي وضد أي من مركبات المشروع النووي الإيراني، خلافاً للتقارير المختلفة، كما أن إيران تقترب من الوصول إلى المواد الانشطارية اللازمة لبناء القنبلة النووية.

### زيارة بوريل جزء من الجهود لإحياء الاتفاق النووي

تقرير

## انعكاسات على الحلفاء وصعوبات أمام إنهاء معاناة العراقيين في مناطق شمالي وغربي البلاد

# انسحاب الصدريين من البرلمان

يطرح انسحاب التيار الصدري من البرلمان في العراق تساؤلات حول مصير تحالف «السيادة»، والتي كانت تقضي بحلّ ملفات عالقة يطالب بها العراقيون من أبناء شمالي وغربي البلاد، من المكوّن السنّي تحديداً، أبرزها قضايا المختطفين، والعفو العام، وإعمار المدن المدمرة

بغداد ـ **زيد سالم، محمد علي**

يطرح انسحاب «التيار الصدري» من البرلمان والعملية السياسية في العراق تساؤلات حول مصير قضايا وملفات كانت ضمن تفاهمات تحالف «السيادة»، الممثل السياسي للعرب السنّة والشريك الرئيسي لـ«التيار الصدري» في مشروع حكومة «الأغلبية الوطنية»، التي كانت شرط الزعيم الديني العراقي مقتدى الصدر، بعد فوزه في الانتخابات النيابية.

ملفات المختطفين والمغيبين، والعفو العام، وإعادة إعمار المدن المدمرة، وسحب المليشيات من الأحياء والمناطق السكنية، وإعادة النازحين إلى مدنهم من دون شروط، إلى جانب قضايا أخرى، كانت ضمن تفاهمات تحالف «السيادة»، الذي يضم حركة «تقدم» برئاسة محمد الحلبوسي، و«عزم» برئاسة خميس الخنجر، مع الصدر. لكن انسحاب «التيار الصدري» جعل الكفة تذهب لصالح تحالف «الإطار التنسيقي» المظلة الجامعة للقوى الحليفة لإيران، والذي أعلن رسمياً بدء حراكه لتشكيل الحكومة الجديدة.

ويمتلك «الإطار التنسيقي» ومن معه من حلفاء، من «الاتحاد الوطني الكردستاني» وتحالف «عزم» وتحالف «تصميم» وكتلة «بابليون» ونواب مستقلين، ما يقارب 140 نائباً (من أصل 329)، ما يعني عدم قدرة الإطار على تشكيل الحكومة الجديدة من دون تحالفه مع تحالف «السيادة» والحزب الديمقراطي الكردستاني، لغرض عقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية بنصاب ثلثي أعضاء البرلمان، أي 220 نائباً، وفق قرار المحكمة الاتحادية الأخير. وتركز برنامج التكتلين السياسيين الرئيسين عن العرب السنّة في العراق، «تقدم» و«عزم»، في مناطق بغداد والأنبار وديالى وصلاح الدين ونينوى وكركوك وشمال بابل والبصرة ومدن أخرى، خلال الانتخابات الأخيرة، بشكل رئيسي على تلك الملفات ووعود العمل على حلّها.

وجاء ذلك قبل أن يتحالف الطرفان في تكتل واحد أطلق عليه اسم «تحالف السيادة»، برئاسة خميس الخنجر، ويشغل رئيس البرلمان الحالي محمد الحلبوسي دوراً قيادياً فيه إلى جانب الخنجر.

وقال نائب مستقل من البرلمان عن «التيار الصدري» إن انسحاب الصدريين من البرلمان جعل من إنهاء معاناة العراقيين في مناطق شمالي وغربي العراق ذات الغالبية العربية السنّية، «ورفع الحيف عنهم، مهمة صعبة للغاية على القوى السياسية العربية السنّية». وأكد النائب المستقيل الذي طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن «التفاهمات بين الطرفين كانت تشمل حكومة تنهي ملف المدن منزوعة السكان التي تسيطر عليها المليشيات وإعادة أهلها إليها، وتعويض المتضررين من المعارك وطي صفحة النزوح الداخلي، وإعادة اعمار مهمة صعبة للغاية على القوى السياسية العربية السنّية». وأكد النائب المستقيل الذي طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن «التفاهمات بين الطرفين كانت تشمل شملت التفاهمات، بحسب المصدر، «تعديل قانون العفو العام ليشمل منح السجناء، الذين يثبت انتزاع اعترافات منهم تحت التعذيب أو بسبب المخبر السري، الحق في طلب إعادة محاكمتهم». وأضاف النائب المستقيل: «مثل هذه الحقوق لا يؤمن بها الإطار التنسيقي، وقد يعد بتنفيذها لكنه لن يفعل، على غرار ما فعل خلال عام 2018 إبان تحالف (البناء) الذي وعد بتحقيق تلك المطالب للقوى السنّية، لكن لم يتحقق شيء منها، لا من حكومة عادل عبد المهدي ولا من حكومة مصطفى الكاظمي الحالية». واعتبر أن «رئيس وزراء مثل جعفر الصدر (الذي كان مرشح الصدر لتشكيل الحكومة) كان قادراً على نقل العملية السياسية إلى مرحلة جديدة».

وتابع النائب المستقيل عن محافظة النجف أن «انسحابنا سيؤثر على فتح هذه الملفات بالنسبة لأهالي المدن المحررة»، مضيفاً أن «السيد الصدر (مقتدى) كان قد أكد لكل من خميس الخنجر ومحمد الحلبوسي، في اجتماع سابق، أنه يدعم الحراك السياسي لتصحيح الأوضاع في مناطق شمالي وغربي العراق»، معتبراً أن «التأثير السلبي قد يصل إلى منصب رئيس البرلمان نفسه، إذ نسمع تهديدات مبطنة بأنهم قد يسحبون الثقة من الحلبوسي ويدعمون استبداله».

من جهته، قال عضو تحالف «السيادة» رعد الدهلكي، لـ«العربي الجديد»، إن «الأزمة السياسية أو تأخر تشكيل الحكومة، أو الانسحابات من البرلمان، لا تعني تنازلنا عن الأهداف الإستراتيجية للتحالف (السيادة)، وهذا ما عاهدنا به جمهورنا خلال فترة الانتخابات، ولن ندخر أي جهود لتحقيق هذه الأهداف». وأضاف الدهلكي أن «الاضطرابات الأمنية وتغول الجماعات المسلحة، خلال فترة الحرب على تنظيم داعش، أدت إلى تغييب آلاف العراقيين من المناطق العربية السنّية، وهو ملف لا يقل أهمية عن ملف النازحين، ونريد أن نعرف ماذا حل بهم، وأين هم الآن؟»، مؤكداً أن «المطالب ستبقى ثابتة للتحالف في أي حراك تفاوضي لنا مع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى».

> الدهلكي: الأزمة السياسية لا تعني تنازلنا عن أهداف التحالف
>
> شملت تفاهمات الصدر وحلفائه إنهاء ملف المدن منزوعة السكان

تحت الموصل صدارة المدن التي تعرضت للتدمير (اسماعيل عدنان يعقوب/الأناضول)

وينظّم أهالي مدن مختلفة في العراق بين وقت وآخر وقفات للمطالبة بالكشف عن مصير أبنائهم المغيبين، ووقفات أخرى تطالب الحكومة بالإبقاء بوعود إعمار منازلهم المدمرة. وتحتل الموصل والرمادي صدارة المدن من ناحية التدمير الواسع فيها. وقال الخبير في الشأن السياسي العراقي أحمد النعيمي، لـ«العربي الجديد»، إن «سكان المناطق المنكوبة أكثر المدن تأثراً بالأزمة السياسية الحالية، إذ دفعوا ذلك بتأخر موازنة العام الحالي، وفراغ صندوق إعادة الاعمار من أموال المشاريع المخصصة لهم، ثم تأثروا بالتصعيد من قبل الفصائل المسلحة التي دخلت على خط الأزمة أخيراً، ونفذت سلسلة من عمليات الانتشار المسلح كرسائل لخصوم الإطار التنسيقي، والآن مهددة بضياع آمال تحقيق مطالبها».

وبيّن النعيمي أن «حالة القلق تسود تلك المناطق، فتشكيل قوى الإطار التنسيقي حكومة جديدة يعني أن سياسة نوري المالكي قد تعود مجدداً في مناطقهم بشكل أو آخر، مع ترسيخ للمحاصصة وهيمنة أكبر للمليشيات في مناطقهم». من جهته، اعتبر الناشط السياسي في محافظة صلاح الدين، شمالي العراق، كتاب الميزان، أن انسحاب نواب التيار الصدري «يمكن اعتباره تخلياً عن حلفائه الذين راهنوا عليه، لأن تحالف (السيادة) كان يستند بقوة مواقفه إلى تحالفه مع الصدر». وأضاف الميزان في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن «تحالف الإطار التنسيقي بات الكتلة الأكبر بعد انسحاب الصدر، وهو ما سيُجبر القوى السنّية على التعاطي مع واقع جديد وقد يكون من دون شرط».

### تأثيرات على العملية السياسية

قال عضو حزب «تقدم» علي العيساوي، لـ«العربي الجديد»، إن «انسحاب الصدريين أثر على العملية السياسية ككل، وليس فقط على تحالف السيادة»، وشدّد على أن تفاهمات التحالف مع الصدريين «مستمرة وغير مرحلية، وروينا في المفاوضات مستقبلا مع اي طرف سياسي نتطلف من مطالب الجمهور في مناطقنا، بدءا من وقف الانتهاكات وملفات المغيبين والمناطق التي تستولي عليها الجماعات المسلحة، إضافة الى النازحين، وانتهاء بإعادة الاعمار».

متابعة

ارتفعت وتيرة الهجمات في كردستان في الأشهر الأخيرة (حسان محمد احمد/الأناضول)

## كردستان: هجوم ثانٍ على حقل للغاز

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

أكدت مصادر أمنية ومحلية في إقليم كردستان العراق، أمس الجمعة، أن حقلاً للغاز قرب المحافظة على الحدود الإدارية مع مدينة السليمانية، تستثمر فيه شركة «دانة غاز» الإماراتية، تعرض لقصف صاروخي، في هجوم هو الثاني من نوعه خلال 72 ساعة. ونقلت مواقع إخبارية كردية، عن المصادر، قولها إن «هجوماً صاروخياً طاول حقل كورمور الغازي في قضاء جمجمال، التابع لمحافظة السليمانية، في المحور القريب من محافظة كركوك». وأكدت أنه «بحسب المعلومات الأولية فقد تم الهجوم على الحقل بصاروخ واحد، ولم تعرف الأضرار الناجمة عنه بعد».

من جهته، قال مدير ناحية قادر كرم في جمجمال، صديق باوه، إن «القصف كان عن طريق صاروخ كاتيوشا واحد، وقع في أطراف الشركة المستثمرة في الحقل، ولم يخلف أية خسائر مادية أو بشرية». وأضاف في حديث لوكالة أنباء كردية أن «الصاروخ أطلق من قرية كومور، التي تبعد نحو 7 كيلومترات من الناحية، والواقعة ضمن حدود السلطات الاتحادية». وذكر أن «الحادث هو الثاني من نوعه في أقل من 72 ساعة، وبنفس الطريقة ومن نفس المكان تم استهداف الشركة». ويقع حقل الغاز بين مدينتي كركوك والسليمانية في إقليم كردستان، ولم يؤد الهجوم إلى ضحايا أو أضرار مادية.

وكانت شركة «دانة غاز» قد أعلنت، أول من أمس الخميس، أن الهجوم الصاروخي الأول الذي استهدف حقل كورمور يوم الأربعاء الماضي، لم يتسبب بتعطيل الإنتاج. وقال مصدر مطلع على الأمر إن الهجوم لم يؤد إلى وقوع أضرار ولم يكن له تأثير على العمليات، بينما عولج شخصان من إصابات طفيفة.

وذكرت الشركة في بيان أن «العملية الإنتاجية استمرت على نحو طبيعي من دون انقطاع»، عقب الاستهداف، وتمت معالجة المصابين وعادا إلى العمل. ولفتت إلى أنها تتعاون مع الأجهزة الأمنية المحلية التي تجري تحقيقاً في الحادث، مع تعزيز حكومة إقليم كردستان العراق الإجراءات الأمنية وزيادة انتشار قوات الأمن في المنطقة.

وفي الأسابيع الأخيرة، استُهدفت مواقع لإنتاج المحروقات في إقليم كردستان بقذائف صاروخية لم تتبن أي جهة إطلاقها. وسجل أول استهداف بالصواريخ في إبريل/ نيسان الماضي، ثم استُهدفت مصفاة نفط كاورکوسك، وهي من أكبر المصافي في المنطقة الغنية بالنفط، الواقعة شمال غربي أربيل عاصمة كردستان العراق، في مايو/ أيار الماضي.

ويمتلك «كونسورتيوم اللؤلؤة» وشركة الطاقة الإماراتية «دانة غاز» ووحدتها التابعة «نفط الهلال» حقوق استغلال حقلي خور مور وجمجمال، وهما من أكبر حقول الغاز في العراق.

في سياق آخر، وصل وفد من قيادة قوات البشمركة، مساء أول من أمس الخميس، إلى مقر قيادة العمليات المشتركة لملاحقة ومطاردة بقايا تنظيم «داعش». وتطالب حكومة إقليم كردستان الأطراف السياسية التي تستعد لتشكيل الحكومة الجديدة، ممثلة بـ«الإطار التنسيقي»، بضمانات لمنع تلك الهجمات، مقابل مضي القوى الكردية معها في تشكيل الحكومة.

شرق غرب

### المحكمة الأميركية العليا: الإجهاض ممنوع وحمل السلاح مقدس

أنهت المحكمة الأميركية العليا، أمس الجمعة، حق الإجهاض بإصدارها قراراً يقضي على نصف قرن من الحماية الدستورية. وألغت المحكمة القرار التاريخي المعروف باسم «رو ضد وايد»، الصادر في عام 1973، لتكريس حق المرأة في الإجهاض. والقرار الجدلي هو الثاني من نوعه للمحكمة في غضون يومين، بعد إعلانها، مساء أول من أمس الخميس، أن للمواطنين الحقّ في حمل مسدس في الأماكن العامة.

(فرانس برس)

### تعاون أميركي ـ ياباني وثيق

شدّد القائد الأعلى للبحرية الأميركية في المحيط الهادئ الأميرال سام بارو، ووزير الدفاع الياباني نوبو كيشي (الصورة)، أمس الجمعة، على التعاون الوثيق بين قواتهما البحرية، واعتبرا أنه أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى في المنطقة، وسط تصاعد التوترات بشأن الصين وكوريا الشمالية وروسيا. وقال كيشي إن الوجود البحري الأميركي في المنطقة لا غنى عنه، للحفاظ على منطقة المحيطين الهندي والهادئ «الحرة والمفتوحة» وتعزيزها.

(أسوشييتد برس)

### توتر متصاعد في شبه الجزيرة الكورية

كشفت وسائل إعلام رسمية، أمس الجمعة، أن الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون أمر بتعزيز القدرات الدفاعية للبلاد لدى اختتامه اجتماعاً رئيسيا لحزب «العمال» الحاكم مع كبار المسؤولين العسكريين، جاء وسط مخاوف من إجراء بلاده تجربة نووية. في المقابل، أكد رئيس وزراء كوريا الجنوبية هان ديوك - سو أن بلاده سترد بقوة على استفزازات كوريا الشمالية بالأفعال وليس بالكلمات، من خلال تحالفها القوي مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه حث جارته الشمالية على الجلوس إلى طاولة الحوار.

(قنا، رويترز)

### الصين: شي يعزز مواقع رجاله

أفاد البرلمان الصيني، أمس الجمعة، بأنه تمّت ترقية وانغ شياو هونغ، الذي عمل مع الرئيس شي جينبينغ على مستوى المقاطعات في التسعينيات، إلى منصب وزير الأمن العام، للإشراف على الشرطة الوطنية، النافذة في البلاد. وحلّ وانغ، الذي كان نائب وزير الأمن العام، محل تشاو كه تشي، وتمّت ترقيته في خضم تغييرات على مستوى المناصب الرفيعة في الصين، قبل عقد مؤتمر الحزب الحاكم، المقرّر عقده في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.

(رويترز)

### الإفراج عن آخر أفغان غوانتانامو

أعلنت الحكومة الأفغانية، أمس الجمعة، أنه تمّ الإفراج عن أسد الله هارون، أحد آخر المعتقلين الأفغان في سجن غوانتانامو العسكري الأميركي، بعدما أمضى فيه 15 عاماً. وتمّ ذلك بعد مفاوضات بين كابول وواشنطن. وحصلت عملية الإفراج بعد حديث «مباشر وإيجابي» بين سلطات طالبان وواشنطن، حسبما قال المتحدث باسم حكومة طالبان ذبيح الله مجاهد (الصورة).

(فرانس برس)

تحليل

## تبعات التحركات الإقليمية على الوجود الإيراني في سورية

يتصدّر ملف الوجود الإيراني في سورية أولوية لدى قوى إقليمية ودولية، خصوصاً عشية زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى المنطقة

الدوحة ـ **عماد كركص**

تشي التحركات الإقليمية والدولية المكثفة في الشرق الأوسط، بتبعات على الملف السوري، لا سيما أن اللقاءات الأخيرة بين زعماء وقادة الدول بحثت التعاطي مع إيران، لبرز الوجود الإيراني في سورية، وبالقرب من حدود الأراضي المحتلة من إسرائيل، كبند يتم أخذه بعين الاعتبار على الأقل، في إطار التعاطي الإقليمي والدولي مع إيران. جولة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، التي شملت كلاً من الأردن ومصر وتركيا، كان واضحاً فيها ما حمله البيان الختامي للقائه بالعاهل الأردني عبد الله الثاني من توجيه رسائل نحو إيران وانتشارها في المنطقة، لا سيما التدخل في الشؤون العربية والقيام بأنشطة المزعزعة للاستقرار.

وإن كانت قمة شرم الشيخ الثلاثية بين كل من زعماء مصر والأردن والبحرين، يوم الأحد الماضي لم تتطرق للحديث عن إيران بشكل مباشر، إلا أنها رحبت بالقمة العربية ـ الأميركية المتوقع أن تعقد في 16 يوليو/ تموز المقبل، خلال زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى إسرائيل وفلسطين ثم السعودية بين 13 و16 يوليو المقبل، والتي وُصف بأنها قمة الضغط على إيران وتحجيم نفوذها.

ويُتوقع أن تكون إيران، ونفوذها في المنطقة العربية، لا سيما في دول التدخل المباشر، أي سورية واليمن والعراق ولبنان، محط نقاش في هذه الزيارة، لا سيما أن واشنطن تسعى لإزالة المخاوف الإسرائيلية من الانتشار الإيراني في سورية، ولا سيما في الجنوب، وعلى مقربة من حدود فلسطين المحتلة.

ميدانياً، لا يبدو أن طهران تصغي لمحاولات الضغط لأجل تخفيف انتشارها وتحركاتها في سورية، وإلى الآن لم تثنها الضربات الإسرائيلية المتكررة على نقاط انتشارها الحيوية عن الحد من نشاطها، وآخرها الضربة التي استهدفت مطار دمشق في 10 يونيو/ حزيران الحالي، الذي يحوي انتشاراً إيرانياً مهماً. وتشير معلومات إلى أن المطار يضم غرفة عمليات الحرس الثوري الإيراني الرئيسية في سورية، وفي المطار يستقبل الحرس شحنات أسلحة ومعدات لتطوير قدراته الصاروخية في مصانع تنتشر في العديد من المواقع السورية، لا سيما منشآت البحوث العلمية ومصانع الدفاع.

ولا يملك رئيس النظام السوري بشار الأسد القدرة على إجبار إيران على تخفيف حضورها في البلاد، لكن ما يعيق حضورها بشكل أكبر في سورية هو الوجود الروسي في سورية. وأعرب قريبي عن اعتقاده بأن القمة لها هدفان رئيسيان، الأول محاولة واشنطن حشد الموقف الخليجي خلف الموقف الأميركي المناهض للغزو الروسي لأوكرانيا، لا سيما في ما يتعلق بالنفط وزيادة الإنتاج النفطي، والهدف الثاني مناقشة تطورات الملف النووي الإيراني والتمدد الإيراني في المنطقة ككل وليس في سورية فقط. ورأى أنه قد يكون من مخرجات القمة المقبلة لجهة تحجيم أو مواجهة إيران ستحتاج المساندة الروسية أو غض الطرف بشكل أكبر حيال أي تحرك ضد الانتشار الإيراني في سورية. وهذا ما يعني أن يذهب الغرب لمزيد من الليونة مع موسكو، لا سيما بعد التوتر الكبير على خلفية الغزو الروسي لأوكرانيا، ما سيحتاج ترتيبات سياسية وأمنية من الصعب إنجازها في فترة قصيرة.

> مطار دمشق يضم غرفة عمليات الحرس الثوري الرئيسية في سورية

ورأى الباحث في مركز الحوار السوري أحمد قريي أن هناك عوامل مباشرة وعوامل غير مباشرة تؤثر على الوجود الإيراني في سورية، مشيراً في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن الحضور الروسي في مناطق سيطرة النظام السوري هو اللاعب الأساسي، وبالتالي التمدد الإيراني من عدمه مرتبط بهذا العامل. وتابع قريي: أما العوامل غير المباشرة، فتلخص بأمرين أساسيين: الأول التحركات الأميركية، والثاني التحركات الإسرائيلية، وكلاهما يهدفان للحد من الانتشار والنشاط الإيراني داخل سورية. أما بالنسبة للقمة المقبلة التي سيعقدها بايدن في السعودية، فلا بد من طرح السؤال، فيما إذا كانت القمة مخصصة لمناقشة الانتشار الإيراني في سورية. وأعرب قريي عن اعتقاده بأن القمة لها هدفان رئيسيان، الأول محاولة واشنطن حشد الموقف الخليجي خلف الموقف الأميركي المناهض للغزو الروسي لأوكرانيا، لا سيما في ما يتعلق بالنفط وزيادة الإنتاج النفطي، والهدف الثاني مناقشة تطورات الملف النووي الإيراني والتمدد الإيراني في المنطقة ككل وليس في سورية فقط. ورأى أنه قد يكون من مخرجات القمة المقبلة لجهة تخفيف سياسة غض الطرف الأميركية حيال التوسع الإيراني في البلاد، لجهة محاصرته أكثر نوعاً ما، لكن التأثير لن يكون مباشر، فالهدف مواجهة النفوذ الإيراني في الإقليم وليس في سورية فقط.

مطار دمشق، أكتوبر 2020 (وائل بشارة/ فرانس برس)

تقرير

## شكوك حول ولادة سريعة للحكومة اللبنانية

تنتظر رئيس الحكومة اللبنانية المكلّف نجيب ميقاتي، استشارات نيابية، يومي الاثنين والثلاثاء المقبلين، لتأليف الحكومة، وسط شكوك كثيرين في نجاحه سريعاً

بيروت ـ **رينا الجمّال**

أعلنت الأمانة العامة للمجلس النيابي في لبنان أن رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي، سيجري الاستشارات النيابية غير الملزمة لتأليف الحكومة يومي الإثنين والثلاثاء المقبلين، ووسط تشكيك أوساط سياسية متابعة في قدرته على إتمام مهمته قبل نهاية ولاية رئيس الجمهورية ميشال عون في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2022. ونال ميقاتي المكلف للمرة الرابعة تشكيل الحكومة في الاستشارات النيابية الملزمة التي أجراها عون، أول من أمس الخميس، تصويت 54 نائباً من أصل 128، وهو أدنى رقم في مسيرته، ولوحظ تبعاً للجدول الموزّع من قبل الأمانة العامة لمجلس النواب، أن يوم الإثنين يشمل العدد الأكبر من الأحزاب السياسية، ومنها «كتلة التنمية والتحرير» (بقيادة نبيه بري تتألف من 15 نائباً)، و«كتلة الجمهورية القوية» (تتألف من 19 نائباً، وهي الأكبر برلمانياً)، و«كتلة الوفاء للمقاومة» (تمثل حزب الله ومؤلفة من 15 نائباً)، و«التكتل الوطني المستقل» (يضم 4 نواب وبرعاية رئيس تيار المردة سليمان فرنجية)، و«كتلة نواب الكتائب»، «كتلة اللقاء الديمقراطي»، عدا عن كتل أخرى ومستقلين والنواب التغييريين الـ13.

أما تكتل «لبنان القوي» بقيادة النائب جبران باسيل، صهر عون، فيلتقي ميقاتي يوم الثلاثاء المقبل، مع «كتلة نواب الأرمن» المؤلفة من 3 نواب، المحسوبة عليه، على الرغم من منحها صوتها لميقاتي بعكس التكتل الذي لم يسمّ أحداً، كما تشمل الاستشارات عدداً من النواب المستقلين. وكان لافتاً خروج النائب محمد يحيى من «لبنان القوي»، مسمّياً ميقاتي، وبالتالي فقد أصبح فريق باسيل النيابي المشارك في استشارات الثلاثاء، مؤلفاً من 16 نائباً بدلاً من 17. وبعكس عملية التكليف التي سارت بسلاسة بلا مفاجآت مهمة تذكر، من المتوقع حصول تعقيدات كثيرة في التأليف، ليكون ميقاتي رئيساً مكلفاً ورئيس حكومة تصريف أعمال في الوقت نفسه، في مشهدية لا يمانع وجودها الأخير، ملمحاً إلى ذلك في مواقف إعلامية أطلقها مساء الخميس. ومع أن ميقاتي شدّد على سعيه جاهداً لإتمام عملية تأليف حكومة لا تكون من لون واحد، إلا أنه ركز بالدرجة الأولى على ضرورة استكمال الملفات التي تتابعها حكومته أساساً، خصوصاً على مستوى التفاوض مع صندوق النقد الدولي.

ولا يرى الكاتب السياسي جورج علم في حديثٍ مع «العربي الجديد»، أنه سيتم تشكيل حكومة جديدة، خصوصاً أن هناك ثغرة ميثاقية تتمثل في أن معظم الكتل المسيحية لم تسمّ ميقاتي كما لم ينل أصواتاً درزية، عدا عن الأصوات الخجولة جداً التي حصل عليها بشكل عام، أي 54 نائباً، التي تعني أن لا ثقة به. ويرى علم أن هناك عناوين كبرى على الحكومة معالجتها، لكنها لا تزال موضع خلاف، سواء بما يتعلق بالإصلاحات أو التفاوض مع صندوق النقد الدولي أو ترسيم الحدود البحرية جنوباً مع إسرائيل، على أن الاستحقاق الأساس والداهم متعلق ببدء البحث في التوافق على انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

وبعيداً عن الملف الحكومي، عقد عون لقاء مع رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» إسماعيل هنية، جدّد خلاله «موقف لبنان من القضية الفلسطينية والمتمثل في تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وتكريس حق العودة إلى أرض فلسطين للاجئين الفلسطينيين»، معتبراً أن «مقاومة الاحتلال من قبل الشعب الفلسطيني ليست بإرهاب». من جهته، شدد هنية في تصريح نقلته الرئاسة اللبنانية على «التضامن الكامل مع لبنان في مواجهة التحرش الإسرائيلي على الحدود البحرية جنوباً مع الفلسطينية، وليس اللبنانية - الإسرائيلية، في محاولة لسرقة الثروات الطبيعية للبنان، من الغاز أو النفط، وأكدنا أن الإسرائيلي مغتصب لفلسطين ولا يحق لهذا الاحتلال أن تمتد أذرعه إلى أي بلد عربي».

ميقاتي في جلسة حكومية سابقة (حسين بيضون)

الغلاف

تغلّبت الفرحة في أوكرانيا، لقبول الاتحاد الأوروبي ترشحها لعضويته، منذ أول من أمس، على مرارة الحرب الروسية. لكن ذلك لا يحجب أن عليها التعامل بواقعية مع قبول «رمزي»، فيما تنتظرها اشتراطات طويلة

# أوكرانيا الأوروبية الطريق وعر

## حزمة ثقيلة من شروط العضوية

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

سرّع الغزو الروسي لأوكرانيا منذ 24 فبراير/ شباط الماضي وضع أوكرانيا على قائمة الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي. وجاءت موافقة قادة الدول الأوروبية الـ27، أول من أمس الخميس، على منح أوكرانيا صفة مرشحة لعضوية الاتحاد، بعد أقل من شهرين فقط على استكمال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي تقديم طلب حصول بلاده على وضع الدولة المرشحة لعضوية الاتحاد، إلى رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين. وعلى الرغم من الاحتفالية الأوكرانية بالموافقة الأوروبية، واعتبارها من قبل رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال «لحظة تاريخية»، إلا أن رمزية الحدث تطغى على الواقع، باعتبارها رسالة سياسية، لا سيما إلى روسيا، أكثر مما هو يعني قرب نيل كييف العضوية الكاملة في النادي الأوروبي. وأصبحت هذه العضوية مثار جدل، لجهة الشروط التي تفرضها بروكسل، فيما تقف أوكرانيا، في الوقت الحالي، بعيدة عن تلبية متطلباتها، رغم جهود تبذلها لذلك منذ وقت. وفيما ترى دول أوروبية أن مجرد مقاومة الأوكرانيين للغزو الروسي يجعلهم حاملين للرسالة الأوروبية التي تسمح لهم بأن يكونوا جزءاً من المنظومة الأوروبية، ترى دول أخرى أن «التساهل» مع كييف مُجحف، وأن مؤشرات على «تراجع» الاتحاد من حيث معايير القيم ومحاربة الفساد وغيرها بدأت تأخذ أشكالاً أكثر جدية.

### رسالة مزدوجة

قالت رئيسة الحكومة الدنماركية ميتا فريدركسن (الصورة)، أول من أمس الخميس، إن قبول ترشح أوكرانيا لعضوية الاتحاد الأوروبي «رسالة رمزية مزدوجة للروس والأوكرانيين، مفادها أن تتوقف موسكو عن أحلام ابتلاع أوكرانيا، ورسالة للأوكرانيين بأنهم ينتمون الى الفضاء الأوروبي، وعليهم العمل للإصلاحات المطلوبة». وشدّدت فريدركسن من مقر الاتحاد في بروكسل، على أن هذا الأمر ضروري «حتى تتحقق العضوية عندما تنتهي الحرب».

**موافقة استثنائية على الترشح**

ووافق قادة الدول الأوروبية أول من أمس، خلال قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد في بروكسل، على منح أوكرانيا ومولدافيا صفة مرشحتين لعضوية الاتحاد. وتحدث رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال عن «لحظة تاريخية» كذلك وصف المستشار الألماني أولاف شولتز القرار بـ«التاريخي»، واعتبر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن الموافقة تشكل «إشارة قوية جداً حيال روسيا». وأشاد ماكرون بـ«خطوة سياسية عملاقة» صادرة من «أوروبا قوية وموحدة»، مضيفاً أن «ذلك ندين به للشعب الأوكراني الذي يقاتل دفاعاً عن قيمه وسيادته ووحدة أراضيه، ولمولدافيا انطلاقاً من وضعها السياسي وانعدام الاستقرار الذي تتعرض له والسخاء الذي عرفت أن تثبته». لكنه نبّه إلى أن «العملية التي بدأت لن تكون سهلة». بدورها، تحدثت فون ديرلاين عن «لحظة أساسية»، معتبرة أن القرار «يعزّزنا جميعاً، ويعزز أوكرانيا ومولدافيا وجورجيا في مواجهة العدوان الروسي». وفي كييف، رحّب زيلينسكي بـ«لحظة فريدة وتاريخية في العلاقات بين أوكرانيا والاتحاد»، مؤكداً أن «مستقبل أوكرانيا هو في صلب الاتحاد الأوروبي». وكانت أوكرانيا ومولدافيا وجورجيا قد قدمت ترشيحاتها بُعيد بدء الغزو الروسي، لكن زعماء الاتحاد الأوروبي قرّروا الخميس إرجاء قبول طلب جورجيا، مشيرين إلى أنها لا يمكن أن تصبح دولة مرشحة رسمياً إلا بعد معالجة أولويات عالقة، من بينها بحسب المفوضية الأوروبية إنهاء الاستقطاب السياسي وإحراز تقدم لناحية حرية الإعلام وإصلاح القضاء وقانون الانتخاب.

أما الكرملين فاعتبر القرار «شاناً أوروبياً داخلياً»، وقال المتحدث باسمه ديمتري بيسكوف إنه «من المهم لموسكو ألا تحمل هذه الإجراءات مشكلات لروسيا ولعلاقات هذه الدول مع روسيا». كذلك، أعرب عن أمله في ألا يؤدي ذلك إلى تدهور العلاقات بين موسكو وبروكسل التي وصلت بالفعل إلى مستوى منخفض جداً «إلى حدّ أنه من الصعب للغاية زيادة تدهورها». ونوّه بنيّة مولدافيا أن «تصبح أوروبية أكثر من الأوروبيين أنفسهم»، مذكراً بأن تركيا المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي منذ 20 عاماً «لم تتمكن من التقدم إلى ما هو أبعد من ذلك، ولكنها في الوقت ذاته باتت دولة سيّدة ومستقلة».

ويُشكل قرار قبول ترشح أوكرانيا لعضوية الاتحاد الأوروبي بداية عملية طويلة ومعقدة قد تستغرق سنوات. وللتذكير بذلك، قال رئيس الوزراء الألباني إيدي راما ساخراً إن «مقدونيا الشمالية مرشحة منذ 17 عاماً، وألبانيا منذ 8 سنوات. أمل ألا يكون لدى الشعب الأوكراني كثير من الأوهام».

ولهذا الكلام مدلولاته السياسية من دون شك. فمنذ الأيام الأولى للحرب الروسية على أوكرانيا ارتفعت أصوات أوروبية تطالب بانتماء أوكرانيا إلى أوروبا، وتضغط على النادي الأوروبي لفتح ذراعيه ومؤسساته لهذا البلد، رغم أن أوكرانيا، وفق شروط الاتحاد للانضمام إلى فلكه، لا ترقى بعد لتلك المبادئ التي يستند إليها.

على المقلب الآخر، أثار تصويت أغلبية البرلمان الأوروبي بواقع 529 صوتاً، لصالح اعتبار أوكرانيا مرشحة، امتعاضاً من دول أخرى، بالأخص في منطقة البلقان التي ظلّت تعد لفترة طويلة مسرحاً للصراع على النفوذ بين الغرب وروسيا (ألبانيا والبوسنة والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية وكوسوفو وصربيا)، والتي تنتظر عند بوابة النادي الأوروبي منذ سنوات طويلة. وصوّت البرلمان البلغاري، أمس الجمعة، لصالح رفع الفيتو عن بدء مفاوضات انضمام مقدونيا الشمالية إلى الاتحاد الأوروبي، مقابل ضمانات من الاتحاد بأن هذا البلد سيلبي مطالب بلغاريا بشأن النزاعات التاريخية واللغوية طويلة الأمد بينهما.

> يتعيّن على أوكرانيا التعامل مع معضلة استشراء الفساد فيها
>
> تشعر دول في البلقان بغضب مكتوم من التمييز بحقها

**مسار طويل لتلبية الشروط**

بعد احتفالهم باعتبارهم مرشحين للقارة التي يعتبرون بغالبيتهم أنهم ينتمون إليها، سيتعين على الأوكرانيين التعامل بواقعية مع اشتراطات الانتماء إلى النادي الأوروبي. فحتى وقت قريب، ظلّت أوكرانيا تعدّ من وجهة نظر أوروبية بلداً فقيراً ينتشر فيه الفساد وغياب العمل وفق أسس دولة القانون، وهي مسائل من بين قضايا كثيرة ظلّت لسنوات تؤجل في أوروبا حتى بلغاريا بشأن النزاعات التاريخية واللغوية طويلة الأمد بينهما.

ولهذا السبب، كانت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين واضحة الخميس لناحية الطلب من أوكرانيا ومولدافيا ضرورة العمل على تطبيق الإصلاحات المطلوبة. ومن بين ذلك، يتعين على أوكرانيا التعامل مع معضلة استشراء الفساد فيها، وتحرير القضاء، وهي الوصفة التي يخوض الأوروبيون فيها مع كل الدول التي تطلب مبدئياً مناقشة فكرة الانتماء إلى الاتحاد الأوروبي، أي قبيل الخوض حتى في شروط العضوية.

ومن الشروط الأساسية لعضوية الاتحاد أن تكون الدولة التي تطلب ذلك راغبة وقادرة على تحمل الالتزامات السياسية والاقتصادية للعضوية، ومستعدة لقبول وتطبيق قوانين الاتحاد، وأن تعتنق مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحريته الأساسية، وسيادة القانون، بحسب معاهدة الاتحاد الأوروبي. وياتي ذلك إضافة إلى معايير أخرى محدّدة لقبول العضوية، تبلورت في «معاهدة ماستريخت» (1992) و«إعلان كوبنهاغن» (1993) وإطار المفاوضات مع الدول المرشحة. ومنها: إرساء أسس الديمقراطية النيابية (قدرة المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية، إنشاء الأحزاب...)، بناء دولة سيادة القانون، احترام حقوق الإنسان والأقليات، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية (سوق مفتوحة، إصلاحات، محاربة الفساد...) والتشريعية. إلى جانب ذلك، هناك الاف القواعد والتوجيهات والتشريعات التي يطبقها الاتحاد، ويتعين أن تتكيف كييف معها، إلى جانب تلبية نحو 35 فصلاً من الاشتراطات لقبول العضوية. ويصرّ الأوروبيون على تطبيق معايير معسكرهم في شتى مجالات الحياة، من التعليم والثقافة وحقوق الإنسان والحريات، إلى البيئة والطاقة، إلى جانب فحص أوروبا لمدى توافق التشريعات الوطنية مع القارية، وهي عملية لا تحصل في أشهر، بل تكون متواصلة وتمتد لسنوات، لتطبيق الفصول أو خريطة الطريق من خلال الالتزام بقواعد وخطط وهياكل تتطابق مع معايير أوروبا.

وصحيح أن كييف كانت قد دخلت في اتفاقية مكافحة الأوليغارشية، في سياق تعاون أوروبي شرقي، لكنها كدولة كبيرة تضم أكثر من 40 مليون نسمة لم تثر حماسة جميع دول الاتحاد لإلحاقها بمعسكر بروكسل.

بعض الأوروبيين الشماليين، وفي شرق القارة ودول البلطيق، الذين اختبروا العهد السوفييتي السابق، بدوا أكثر حماسة لعضوية أوكرانيا في الاتحاد. هؤلاء يرون أن كييف تحاول التأقلم مع القيم الأوروبية، وأن الشعب الأوكراني يكافح دفاعاً عن القيم والحقوق والحرية التي تقوم القارة عليها. وكانت فون ديرلاين قد أكدت في 17 يونيو/ حزيران الحالي أن أوكرانيا تعهدت بتلبية شروط العضوية، بينها مكافحة الفساد. وعلى الرغم من إشادة فون ديرلاين بتشريعات وقوانين كييف المستجدة، وخصوصاً في ما يتعلق بعمل السلطات وسيادة دول القانون، إلا أن هذه النصوص لا تكفي بنظرها: فبالنسبة لسيادة القانون مثلاً، أنشأت أوكرانيا المؤسسات اللازمة لعمل السلطة القضائية بشكل فعّال ومستقل، لكن لا تزال هناك حاجة لتعيين قضاة في المحكمة الدستورية. وبشأن الفساد، وعلى الرغم من إنشاء المؤسسات لمكافحته، فمن الواضح أنه لا تزال هناك حاجة برأي الأوروبيين لتعيين مدعٍ عام في قضايا مكافحة الفساد، وكذلك مدير للجهاز الذي سيتولى التحقيق في قضايا الفساد.

على مستوى مكافحة الأوليغارشية، تسجل الأوروبيون لأوكرانيا أنها أقرّت قانوناً لمكافحة ما يسمّى حكم القلّة الأوليغارشية من الأشخاص الأثرياء والأقوياء الذين تربطهم علاقات وثيقة بالنخبة السياسية. لكنهم يرون أنه يجب أن يترافق ذلك مع ظهور نتائج ملموسة. وعلى مستوى الحقوق الأساسية، لم يرق سجل كييف بشأن قوانين حماية الأقليات حتى الآن إلى المستوى المطلوب أوروبياً، وهي مسألة مهددة بالتراجع أكثر مع حالة الحرب.

رغم ذلك، قد يبدي الأوروبيون، رداً على «أطماع وعدوانية روسيا»، بعض التسامح في تلبية الكثير من الاشتراطات على أوكرانيا، أقلّه لجهة المنظور الزمني لتطبيق الانتقال إلى «دولة القانون»، ويعبر كثير من القادة الأوروبيين عن رغبتهم في مساعدة أوكرانيا «بعد انتهاء الحرب للبدء في عملية إصلاح شاملة بدعم أوروبي واسع».

في المقابل، تشعر دول أخرى في البلقان، موجودة على قائمة طلب العضوية، بغضب مكتوم من التمييز بحقها. فهذه الدول تخضع لقائمة اشتراطات أوروبية طويلة، تعتبرها بعضها تعجيزية، فيما ترى دول أخرى أن الاتحاد الأوروبي تحول إلى «نادٍ مغلق» أو «للأثرياء»، يكرر قادته وصفهم لألبانيا ودول البلطيق بـ«دول فقيرة». لكن، وعلى الرغم من سجال الاحتضان الأوروبي لأوكرانيا، فإن الأمر يبدو لبعض الخبراء خطة ضرورية. ولذلك اعتبر خبير أوروبا الشرقية في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، بيوتر بوراس، أن «الاتحاد الأوروبي ليس أمامه أي خيار آخر، إذ إن عكس ذلك يعتبر إشارة غامضة يمكن لروسيا اعتبارها انتصاراً». من جهته، قدّر الخبير الأوروبي في مركز أبحاث السياسة الخارجية الألمانية، جوزيف غانيف، أن «الأوروبيين تعرضوا لضغوط طويلة للامتثال لرغبات زيلينسكي»، مضيفاً أن «الغزو الروسي ساهم في إجبار الاتحاد على اعتبار أوكرانيا منتمية للمعسكر الأوروبي». ويعتبر خبراء أن التشدد مع ألبانيا وكوسوفو ومقدونيا الشمالية بشأن «سيادة دولة القانون» يثير علامات استفهام حول جدية تلك المطالب، مقارنة بما يواجهه ذلك المبدأ من ضغوط وتراجع منذ عام 2004 بعد انضمام بولندا والمجر إلى الاتحاد. كما أن مسألة الفساد باتت في قلب النادي الأوروبي، إذ انضمت أيضاً بلغاريا ورومانيا وكرواتيا إلى قائمة البلدان التي لديها مشكلات كبيرة مع الفساد. ورأى مدير مكتب بروكسل لمركز الأبحاث الألماني، دوشان ريليجيتش، أنه «مع استمرار السياسات الأوروبية المتناقضة بشأن من هو مرشح ومن هو غير مؤهل للترشح، تضاءلت مصداقية سياسة التوسع في الاتحاد، حيث التذرع هو بأن التوسع مجرد عملية فنية، إلا أنها عملية مسيسة بشدة».

وصف مسؤولون وقادة أوروبيون اللحظة بالتاريخية (جوت تيس/ فرانس برس)

### إزالة الأوليغارشية

اعلنت الرئيسة الجورجية سالومي زورابيشفيلي، ان بلادها مصممة على استكمال الخطوات اللازمة لقبول ترشحها لعضوية الاتحاد الأوروبي. ويفترض ان تقيّم المفوضية الأوروبية بحلول نهاية 2022 «كيف تفي جورجيا بعدد من الشروط»، والتي من بينها «ازالة الاوليغارشية»، في اشارة الى الاوليغارشي بيدزينا إيفانيشفيلي، مؤسس حزب الحلم الحاكم، والذي يعتقد انه صاحب القرار في جورجيا، رغم عدم تاديته دورا سياسيا رسميا.

# الحدث

## كيف تتخلى عن سيفيرودونيتسك

تقترب القوات الروسية من السيطرة على كامل حوض دونباس، مع بدء القوات الأوكرانية الانسحاب من مدينة سيفيرودونيتسك الاستراتيجية في شرق البلاد، بعد معارك ضارية بين الطرفين، فيما كثفت من هجومها على مدينة خاركيف شمال البلاد، وتستعد لاستئناف الهجوم في منطقة ميكولايف

### روسيا تقترب من السيطرة على كامل دونباس... وتكثف مهاجمة خاركيف

في خطوة ستشكل انتكاسة لجربها مع روسيا، بدأت القوات الأوكرانية الانسحاب من مدينة سيفيرودونيتسك في شرق البلاد، التي كانت مسرحاً لقتال عنيف على مدى أسابيع، والتي يشكّل الاستيلاء عليها محطة أساسية في الخطة الروسية للهيمنة على كامل منطقة حوض دونباس، التي يسيطر انفصاليون موالون لموسكو على جزء منها منذ 2014. وبعد ساعات من كشف سيرغي غايداي، حاكم لوغانسك التي تقع فيها سيفيرودونيتسك، عبر «تيليغرام»، عن تلقي القوات الأوكرانية الموجودة في المدينة الاستراتيجية، أوامر بالانسحاب منها، أعلن مسؤول أميركي لوكالة «رويترز» أن هذه القوات بدأت الانسحاب إلى مواقع يمكنها الدفاع عنها. وتأتي عملية الانسحاب من المدينة بعد إعلان الانفصاليين الموالين لموسكو أن جميع قرى منطقة هيرسكي زولوتي، على بعد بضعة كيلومترات جنوب مدينة ليسيتشانسك المجاورة لسيفيرودونيتسك والواقعة على الجانب الآخر من نهر دونيتس، باتت تحت سيطرة روسية أو للموالين لموسكو.

ويشكل الاستيلاء على مدينة سيفيرودونيتسك محطة أساسية في الخطة الروسية للهيمنة على كامل منطقة حوض دونباس، التي يسيطر انفصاليون موالون لموسكو على جزء منها منذ 2014. وشهدت سيفيرودونيتسك بعضاً من أشد المعارك في الحرب، حيث استعر قتال الشوارع على مدى شهر مع استيلاء روسيا بشق الأنفس على مزيد من الأراضي. وفيما لا يزال الرئيس الأوكراني الأوكراني فولوديمير زيلينسكي يشدّد على أن بلاده «ستنتصر بالتأكيد» في مواجهة الغزو الروسي، مهّد غايداي، أمس الجمعة، لانسحاب أوكراني من سيفيرودونيتسك. وقال، عبر «تيليغرام»: «ستضطر القوات المسلحة الأوكرانية إلى الانسحاب من سيفيرودونيتسك. تلقت الأوامر للقيام بذلك». وأضاف: «لم يعد البقاء في مواقع تتعرض لقصف متواصل منذ أشهر منطقياً بعد الآن». وتابع: «دُمّرت كل البنى التحتية الأساسية. 90 في المائة من المدينة متضررة، وسينبغي هدم 80 في المائة من المنازل». وأضاف: «تحت نيران القصف المتواصل، عانينا الكثير من الدمار وقد يكون التراجع ضرورياً». وأشار إلى أنه «لا يزال هناك 568 مدنياً في ملاجئ في مصنع أزوت» الصناعي في سيفيرودونيتسك، وهو الموقع الوحيد في المدينة الذي لا يزال تحت سيطرة الأوكرانيين. وأعلن غايداي أن القوات الأوكرانية تصدت لهجوم روسي على الضواحي الجنوبية لمدينة ليسيتشانسك، وهي آخر مدينة تحت السيطرة الأوكرانية الكاملة في المنطقة. وكتب أن روسيا سيطرت على قرية ميكولايفكا، الواقعة بالقرب من طريق سريع رئيسي يؤدي إلى ليسيتشانسك، والتي كانت مسرحاً لقتال عنيف.

وقال مصدر عسكري لوكالة لقناة «روسيا اليوم»، إن المسلحين في مصنع أزوت في سيفيرودونيتسك يفاوضون حول استسلامهم وإلقائهم السلاح. وأضاف: «مطلبنا هو أن يغادر المدنيون أولا ملاجئ أزوت»، مرجحاً وجود ما بين 500 و550 مدنياً في ملاجئ أزوت، مشيراً إلى أن «بعضهم تمكن من الخروج، لكن بطريقة غير منظمة». ولفت أندري ماروتشكو، وهو ممثل عن الانفصاليين الموالين لروسيا، عبر «تيليغرام»، أمس الجمعة، إلى أن جميع قرى منطقة هيرسكي زولوتي، على بعد بضعة كيلومترات جنوب مدينة ليسيتشانسك المجاورة لسيفيرودونيتسك والواقعة على الجانب الآخر من نهر دونيتس، باتت تحت سيطرة روسية أو للموالين لموسكو. وفي مقطع فيديو، يظهر رجل يرتدي زياً عسكرياً يستبدل، على مبنى بلدية زولوتي، علم أوكرانيا ويحمل شعار زولوتي، بعلم أحمر عليه مطرقة ومنجل. وأعلنت وزارة الدفاع الروسية، في بيان تلاه المتحدث باسمها إيغور كوناشينكوف، عن حصار مجموعة من القوات الأوكرانية بالكامل، حيث تحكم القوات المسلحة الروسية حصارها على قرية غورسكويه، بينما سيطرت على نصف قرية زولوتي. وقال: «هناك 4 كتائب محاصرة في جيب غورسكويه، تضم ألفي شخص، بينهم 1800 عسكري، و120 من النازيين من تشكيل القطاع الأيمن، وما يصل إلى 80 مرتزقاً أجنبياً، وأكثر من 40 وحدة من المركبات القتالية المدرعة».

ويشمل أسلوب روسيا التكتيكي منذ فشل قواتها في الاستيلاء على كييف في المراحل المبكرة من الحرب قصفاً شرساً للمدن والبلدات بعقبه هجوم للقوات البرية. ويقول المحللون إن القوات الروسية تتكبد خسائر فادحة في الأرواح وتواجه مشكلات في القيادة والإمدادات والروح المعنوية لكن على الرغم من ذلك فإنها تسحق المقاومة الأوكرانية وتحقق مكاسب متزايدة في الشرق والجنوب. وقالت هيئة الأركان العامة الأوكرانية، في بيان، إن الروس يطلقون النار من الدبابات وقذائف الهاون والمدفعية والطائرات بالإضافة إلى تكثيف الضربات الجوية قرب مدينتي ليسيتشانسك وسيفيرودونيتسك والبلدات المجاورة.

وفي جنوب البلاد، قُتل أمس دميتري سافلوتشينكو، مسؤول في الإدارة الروسية في خيرسون الأوكرانية، في عملية اغتيال، حسبما أفادت السلطات. وقالت الإدارة، لوكالة أنباء «تاس» الروسية: «كان هجوماً مستهدفاً على موظف في الإدارة المدنية والعسكرية أدى الى مقتله». وكان سافلوتشينكو يهتمّ بشؤون الرياضة والشباب في منطقة خيرسون. وفي الأسابيع الأخيرة، عادت القوات الأوكرانية إلى الهجوم في المنطقة في محاولة لاستعادة الأراضي التي استولى عليها الروس في بداية الغزو.

وكثّفت القوات الروسية هجومها على مدينة خاركيف شمال أوكرانيا منذ عدة أيام. وسمع مراسلو وكالة «فرانس برس» الذين كانوا متواجدين في المكان، دوي انفجارات قوية وسط المدينة ليل الخميس الجمعة. وراوا، أمس الجمعة، أن معهد بوليتكنيك خاركيف تعرّض لضربات صاروخية، أدت إلى تحطم جميع نوافذ المبنى السوفييتي، وتدمير قاعة رياضة ضخمة مبنية بالإسمنت المسلح. وقالت هيئة الأركان الروسية إن القوات الروسية تعيق الاتصالات البحرية الأوكرانية في الجزء الشمالي الغربي من البحر الأسود وتسعى لاستئناف الهجوم في منطقة ميكولايف. وكانت ميكولايف، المطلة على أحد الأنهار وتعد مركزاً لبناء السفن قبالة البحر الأسود، حصناً في مواجهة الجهود الروسية للتوغل غربا نحو مدينة أوديسا الساحلية الرئيسية في أوكرانيا. وتبنى القوات الأوكرانية أمالها حالياً على وصول الأسلحة الثقيلة التي تطالب حلفاءها الغربيين بها، مثل قاذفات الصواريخ الأميركية من طراز «هيمارس». وأعلن وزير الدفاع الأوكراني أوليكسي ريزنيكوف وصول قاذفات الصواريخ الأميركية من طراز «هيمارس» إلى أوكرانيا، قبل ساعات قليلة من إعلان البيت الأبيض عن مساعدة عسكرية جديدة لكييف بقيمة 450 مليون دولار تشمل مزيداً من أنظمة الصواريخ لاستخدامها ضدّ القوات الروسية.

وكشفت وزارة الدفاع البريطانية، في تقريرها اليومي، أن «روسيا ليس لديها العدد الكافي من الطيارين المدربين بشكل مناسب للقيام بمهمات فوق أوكرانيا، لذا فإنها تستعين بطيارين متقاعدين للمشاركة في القتال». وذكرت أن «طياراً روسياً سقط في أيدي القوات الأوكرانية تبين أنه رائد سابق في القوات الجوية الروسية، واعترف بأنه قام بمهمات عديدة خلال العملية العسكرية في أوكرانيا». واعتبرت أن «هذه الواقعة تبرهن أن القوات الجوية الروسية تجد صعوبة في دعم العملية العسكرية في أوكرانيا بعدد كاف من الطيارين».

من جهة ثانية، حمل بيان صادر عن وزراء خارجية مجموعة الدول السبع، والتي تضم ألمانيا وكندا وفرنسا وإيطاليا واليابان وبريطانيا وأميركا، خلال اجتماع في برلين أمس الجمعة، روسيا مسؤولية تفاقم انعدام الأمن الغذائي بحصارها وقصفها للبنية التحتية الرئيسية في أوكرانيا. ودعا الوزراء موسكو إلى «وقف الهجمات وأعمال التهديد ورفع الحصار عن موانئ أوكرانيا المطلة على البحر الأسود للسماح بالصادرات الغذائية». وقال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إن حرب روسيا في أوكرانيا، وليس العقوبات الغربية، ستضيف 40 أو 50 مليون شخص آخرين إلى صفوف الجياع. وقال بلينكن، في مؤتمر صحافي مشترك مع وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك: «لا يوجد سبب سوى الحصار الروسي لأوكرانيا ورفض روسيا في كثير من الحالات تصدير حبوبها لأسباب سياسية». وذكرت بيربوك أن الشركاء الدوليين يعملون سوياً لمواجهة حرب الحبوب «الخبيثة» التي تشنها روسيا. وأشارت إلى أن إيجاد طرق مأمونة لنقل الحبوب من أوكرانيا يمثل أولوية قصوى لمنع حدوث أزمة غذاء عالمية. واعتبر متحدث باسم الحكومة الألمانية أن عقوبات الاتحاد الأوروبي التي تستهدف روسيا بسبب غزوها أوكرانيا تحقق التأثير المطلوب، موضحاً أن زيادة التضخم تضر الاقتصاد الروسي بقوة أكبر مقارنة مع الغرب.

وكان رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون قد أعلن، في مقابلة مع وكالة «رويترز» في رواندا أول من أمس الخميس، أن بريطانيا مستعدة لتقديم يد العون في إزالة الألغام قبالة الساحل الجنوبي لأوكرانيا وأنها تدرس تقديم تأمين على السفن لنقل ملايين الأطنان من الحبوب العالقة في البلاد.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس، قنا)

### تحالف ضد موسكو

اعتبر وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف (الصورة)، خلال مؤتمر صحافي مع نظيره الأذربيجاني جيهون بيراموف في باكو أمس الجمعة، أنه «عندما بدأت الحرب العالمية الثانية، جمع هتلر جزءا مهما، إن لم يكن معظم الدول الأوروبية، للحرب ضد الاتحاد السوفييتي، وفي الوقت الحالي وبالطريقة ذاتها، بما في ذلك أوكرانيا، يجمعان التحالف الحديث نفسه لخوض الحرب بشكل عام مع الاتحاد الروسي».

تعرض معهد بوليتكنيك خاركيف لضربات صاروخية روسية (Getty)

يتلقى رئيس البريطاني بوريس جونسون المزيد من الضربات، بعد تعرّضه لهزيمة انتخابية، أول من أمس الخميس، على الرغم من محاولته تجاوزها سريعاً تحت شعار «سنواصل العمل». غير أن توالي الاستقالات في الحزب، تُنبئ بمستقبل عاصف لجونسون

## سياسات جونسون تُفقده مقعدين برلمانيين

# صفعة جديدة لـ«محافظي» بريطانيا

لندن ـ **ديمة ونوس**

جونسون في رواندا، أمس (إيان فوغلر/Getty)

يفقد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون فرص النجاة واحدة تلو الأخرى، وبسرعة أكبر من أن تتناسب مع التدنّي الذي وصلت إليه شعبيته، إن كان لدى الرأي العام البريطاني أو لدى الكثير من نوّاب حزبه. خسارة جديدة مني بها حزب «المحافظين»، مساء أول من أمس الخميس، في الانتخابات الفرعية التي شهدتها ثلاث مناطق، واحدة غربي يوركشاير فيما يسمّى بالجدار الأحمر وأخرى في ديفن المعروفة بالجدار الأزرق. ودفعت هذه النتائج رئيس الحزب، أوليفر دودن، للاستقالة أمس الجمعة.

وفي حين كان فوز حزب «العمّال» متوقّعاً في ويكفيلد، غربي يوركشاير، حطّم «الحزب الديمقراطي الليبرالي» جدار المحافظين الأزرق في عقر دارهم في تيفرتون وهونيتون، محقّقاً «انتصاراً تاريخياً» كان قد لمّح إليه منذ أيام وسط شكوك كبيرة في قدرته على تحقيقه. ولا سمات سياسية مشتركة بين المناطق الثلاث، فويكفيلد معروفة تاريخياً منذ عام 1932 بانتمائها للجدار الأحمر لـ«العمال»، وكانت الانتخابات العامة في عام 2019، مجرد فرصة استطاع فيها «المحافظون» انتزاع المقعد من معارضيهم، بعد أن صوّتت المنطقة على استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي. أما المنطقتان الريفيتان تيفرتون وهونيتون، فمعروفتان بانتمائهما للجدار الأزرق لـ«المحافظين» منذ عشرينيات القرن الماضي. إلا أن ما يجمع بين تلك المناطق هو جغرافية المعاناة اليومية من أزمة المعيشة التي لم تجد لها الحكومة بعد حلولاً جذرية. كما أن الانتخابات الفرعية أجريت في المقاطعتين على خلفية استقالة نائبين محافظين لأسباب غير «مشرّفة» على الإطلاق. في ويكفيلد استقال النائب المحافظ السابق عمران أحمد خان، على خلفية إدانته في قضية الاعتداء الجنسي على طفل في الخامسة عشرة من عمره في عام 2008. واستقال حديثاً عن تيفرتون وهونيتون، عضو حزب «المحافظين» نيل باريش، بعد اعترافه بمشاهدة مقاطع إباحية على هاتفه الجوال مرتين أثناء وجوده في مجلس العموم (البرلمان).

وبعد أقل من ساعة على نشر النتائج الموجعة لـ«المحافظين» ولزعيمهم، سارع رئيس الحزب أوليفر دودن للاستقالة، مبدياً «خيبته»، ومعلناً عن ولائه للحزب. وكتب دودن في رسالة إلى جونسون: «هذه الهزائم هي الأخيرة في سلسلة من النتائج السيئة جداً لحزبنا»، مضيفاً: «لا يمكننا الاستمرار وكأن شيئاً لم يكن، ويجب على أحد ما تحمل مسؤولية» ذلك. وأضاف دودن، وهو من كبار حلفاء جونسون: «مناصرونا خائبو الظن وأنا أشاطرهم شعورهم هذا».

### حديث متجدد لدى «المحافظين» عن إطاحة رئيس الوزراء من منصبه

ولا تحمل استقالة دودن الكثير من المعاني، كونها تحصل بعد أن شهد الحزب الكثير من الاستقالات الأخرى القاسية لمقرّبين من جونسون، وآخرها كان استقالة كريستوفر جيدت، مستشار السلوك الوزاري أو مستشار الأخلاقيات كما يُطلق حرفياً على المنصب في بريطانيا. أي أن استقالة دودن مجرّد رقم جديد يُضاف لسجل المصائب التي يعيشها «حزب المحافظين»، بسبب الخروقات المستمرة لزعيمه، وإصراره على البقاء في منصبه في لحظة تبدو الأصعب وسط أزمات داخلية مقلقة. وكما أن جونسون هو أول رئيس وزراء بريطاني يخرق القانون وتصدر الشرطة بحقّه غرامة، فإن حزب «المحافظين» هو أول حزب حاكم يُبلى بهزيمة مزدوجة في انتخابات فرعية منذ عام 1991. وفي تعقيبه على النتائج، قال جونسون من رواندا: إن «النتائج كانت نتيجة الكثير من الأشياء، بما في ذلك الضغوط المتعلقة بتكلفة المعيشة»، متعهّداً بمواصلة مهامه. واعتبر أنه «علينا أن ندرك أن هناك المزيد الذي يتعين علينا القيام به، وسنواصل العمل، ومعالجة مخاوف الناس حتى ننتهي من هذا التصحيح».

وكان جونسون قد تحدّى الجميع برفضه الاستقالة، في تصريحات له من العاصمة الرواندية كيغالي، حيث يقوم بزيارة رسمية. واعتبر في حديث عشية الانتخابات، مساء الأربعاء، أنه «من الجنوني بالنسبة إليه أن يستقيل من منصبه، حتى لو خسر كلا المقعدين». وفي حين أشارت الأحداث الماضية من الاستقالات وتصويت حجب الثقة عن جونسون على خلفية تحقيقات الشرطة في «فضيحة الحفلات» وتقرير كبيرة موظفي الخدمة المدنية سو غراي، إلى تراجع شعبية جونسون في الشارع البريطاني وفي حزبه، أظهرت النتائج الكارثية التي مني بها «المحافظين» إلى استعادة «العمال» قدرته على خوض منافسة قوية مع الحزب الحاكم في الانتخابات العامة المقبلة المقررة في يناير/ كانون الثاني 2025. كما كشفت النتائج أن «الحزب الديمقراطي الليبرالي» يستغلّ بشكل جيد الفراغ الذي أحدثه الحزبان الرئيسيان، وعجزهما عن تلبية مطالب الناخبين بالنسبة لـ«المحافظين» أو عن اقتراح سياسات بديلة بالنسبة لـ«العمال».

وحول تداعيات النتائج، نقلت صحيفة «ذا غارديان» البريطانية، عن المدير التنفيذي للجنة 1922 التابعة لـ«المحافظين»، السير جيوفري كليفتون ـ براون، قوله إنه من المحتمل أن يحتاج الزملاء إلى «اتخاذ خطوات لتعيين رئيس وزراء جدي». وقال: «سأفكر في ما يقوله أعضاء اللجنة، وسأناقش هذا الأمر على نطاق واسع مع زملائي. سنستمع إلى رئيس الوزراء، وبعد ذلك سيتعين علينا اتخاذ بعض القرارات الصعبة، بلا شك».

أما زعيم «الحزب الليبرالي الديمقراطي»، إد ديفي، فرأى وفق الصحيفة نفسها، أن نتيجة تيفرتون وهونيتون، تعني أن الوقت قد حان لنواب حزب المحافظين «لفعل الشيء الصحيح أخيراً وإطاحة رئيس الوزراء». وأضاف: «يجب أن تكون هذه دعوة لليقظة لجميع هؤلاء النواب المحافظين الذين يدعمون بوريس جونسون. لا يمكنهم تحمل تجاهل هذه النتيجة». ورأى زعيم «العمال» كير ستارمر، أن النتائج أظهرت أن البلاد «فقدت الثقة في حزب المحافظين». وقال «هذه النتيجة هي حكم واضح على حزب محافظ نفد طاقته وأفكاره».

وفي تقرير نشرته، أمس الجمعة، ذكرت «ذا غارديان»، أن جونسون لن يعود قريباً إلى البلاد، فهو في رواندا لحضور قمة رؤساء دول الكومنولث، قبل أن يسافر إلى قمة مجموعة السبع، المقررة في كرون الألمانية، يوم غدٍ الأحد وبعد غد الاثنين. وتابعت الصحيفة: كما سيشارك جونسون في قمة حلف شمال الأطلسي في مدريد يومي 29 و30 يونيو/حزيران الحالي، مما يبقيه خارج البلاد الأسبوع المقبل. لكن في غيابه، قد تدفع الخسارة المزدوجة نواب حزب «المحافظين» إلى محاولة استئناف الجهود للإطاحة به.

### الدفاع عن إبعاد المهاجرين

دافع رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، مساء أول من أمس الخميس، في العاصمة الرواندية كيغالي، عن ترحيل مهاجرين من بريطانيا إلى رواندا، واعتبر أنه «يجب أن يكون الناس منفتحين بشأن خطة (الإبعاد)، على المنتقدين أن يكونوا منفتحين بشأن البرنامج»، وأضاف «يجب فهم أن رواندا شهدت تحولاً شاملاً في العقدين الماضيين». وبحسب الصحافة البريطانية، يعارض الأمير تشارلز أيضاً الخطة التي وصفها في محادثات خاصة بأنها «مروّعة».

---

- يجب الوقوف مع حركة حماس عندما تجاهد ضد الصهاينة، وفي نفس الوقت مصالحتها مع نظام بشار الكيماوي قاتل السوريين والفلسطينيين جريمة لا يمكن تبريرها. #فلسطين

- لقد كان قرار #حماس إعادة العلاقات مع النظام في #سورية صادماً والذي يؤلم بالأمر أنه تم إطلاقه بالإجماع. أقولها: أيتها القيادة في حماس أليس فيكم رجل رشيد ينقذ الحركة و#فلسطين من الوقوف مع الظلمة والمجرمين.

- عندما ينتهي الاحتلال في #فلسطين سنغلق أبوابها ونضع لائحة مكتوباً عليها #ممنوع الدخول، وسنبكي فرحاً لوحدنا كما عشنا أحزاننا لوحدنا يوماً ما

- تاركين المرسوم 6433 رهينة، بيحكو وبيكبو شعارات بلا ما يعملو شي فعلياً... وبهي الطريقة بيصير التخويف من الحل القانوني والتمسك بقشة المفاوضات على أنها الفرصة الأخيرة (متل ما عم يعمل باسيل حالياً). لو رسمياً #الخط29 عند #الأمم_المتحدة كان #إسرائيل بتخاف من الحل القانوني مش #لبنان.

- كلما حاولت إقناع عقلي بالأداء المقبول لحزب أو تيار سياسي على المستوى الوطني تأتي منه ضربة على رأسي تعيد لي وعيي #لبنان

- الاتحاد_الأوروبي سيتوقف عن استيراد الغاز الطبيعي من #روسيا لأنها احتلت أجزاء من #أوكرانيا، لكنه سيبدأ في استيراد الغاز الطبيعي من #إسرائيل مع أنها احتلت كل #فلسطين #النظام_العالمي_الجديد

- الرئيس رشاد العليمي أنت مقيم في عدن، لكنك لم تشعر ولم تسمع بمعاناة الناس، وبالذات الكهرباء، إلا عندما احتجوا! ذلك يعني أنك عازل نفسك، أو معزول ببطانتك، عن الناس! عُد للناس، واقترب منهم، فلم نسمع منك، حتى الآن، ما يشير لذلك. اهتممت بالقضايا السياسية، ونسيت الناس!

- الأكراد بشمال شرق #سورية على موقفين: موقف مع مصالحة #النظام، وموقف ضد مصالحته. ويجب على الأكراد استيعاب هذا الأمر الاستراتيجي وليس الخلاف عليه.

---

إضاءة

# محاكمات سرّية في الصين

تسلّط محاكمات سرّية تجرى في الصين لناشطين حقوقيين بارزين، الضوء على تشديد حملة القمع التي ينتهجها الرئيس شي جين بينغ، والمستمرة أيضاً في هونغ كونغ

بدأت خلال الأسبوع الحالي، في الصين، محاكمة محاميين اثنين ناشطين في مجال حقوق الإنسان، بعد أكثر من عامين على اعتقالهما، وسط تنديد صدر عن منظمات دولية معنية بحقوق الإنسان، لا سيما بسبب سرّية المحاكمة التي أجريت بشكل غير مسبوق، بعدما منع حتى أهالي المتهمين من حضور جلستي محاكمة عقدتا يوم الأربعاء الماضي وأمس الجمعة. ويسلّط ذلك الضوء، على استمرار حملة القمع في الصين التي تستهدف الناشطين الحقوقيين في عهد الرئيس شي جين بينغ، والتي تجري بالتوازي مع حملة القمع المنتهجة في هونغ كونغ، بعد فرض بكين قانون الأمن القومي فيها الذي أقرّ في البرلمان الصيني (مجلس الشعب) ووقعّ عليه شي في يونيو/حزيران 2020.

وعقدت يوم الأربعاء الماضي وأمس الجمعة، جلستا محاكمة لكل من شو زيونغ ودينغ جياشي، وهما محاميان صينيان بارزان، ناشطان في مجال حقوق الإنسان، في محكمة في مقاطعة شاندونغ، حيث توجه السلطات القضائية الصينية إليهما تهمة محاولة تقويض النظام. وبحسب مجموعات حقوقية وعائلتي المتهمين، فإن جلستي المحاكمة عقدتا خلف أبواب مغلقة، وقد سمح لمحاميهما بالحضور فقط، بعد أشهر من عدم القدرة على الاجتماع بهما، من دون أن يتمكن أي فرد من عائلتيهما، أو أقاربهما، أو دبلوماسيين، من ذلك. وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية، وانغ ويبين، ردّاً على سؤال لوكالة «رويترز»، حول إجراء المحاكمة بطريقة «سرّية»، إنه ليس على اطلاع على الموضوع. ولدى طلب التعليق منه على الانتقادات التي تطلقها منظمات حقوقية دولية، لا سيما بشأن الاعتقال طويل الأمد لهذين المحاميين، قال ويبين: «إن الجميع متساوون أمام القانون. الوحدات القضائية الصينية تتناول القضايا بحسب القانون وتحمي الحقوق المشروعة ومصالح كل مشتبه فيه ومتهم، ويجب عدم الإساءة إلى سمعتها».

وشو زيونغ (49 عاماً) ودينغ جياشي (54 عاماً)، هما وجهان صينيان معروفان في مجال حقوق الإنسان، ضمن حركة «المواطنين الجدد»، التي تدعو إلى مزيد من الشفافية للتدقيق في ثروات المسؤولين، وإلى تمكن المواطنين الصينيين من ممارسة حقوقهم المدنية كما يكفلها دستور البلاد. والرجلان جرت إدانتهما من قبل، ونفذا عقوبة سابقة بالسجن، ليعاد استهدافهما من جديد بعد حضورهما تجمعاً في مدينة شيامين، في إقليم فوجيان، في جنوب شرقي البلاد، الحدودي مع مضيق تايوان، في أواخر عام 2019، بحسب بيان لمنظمة العفو الدولية. وفي فبراير/شباط 2020، كتب شو رسالة مفتوحة إلى الرئيس الصيني شي جينبينغ، يدعوه فيها للاستقالة، منتقداً إدارة الأخير للأزمات، بما فيها احتجاجات هونغ كونغ المطالبة بالديمقراطية وتفشي فيروس كورونا في إقليم ووهان حينها. وأعلن عن اختفاء دينغ جياشي في ديسمبر/كانون الأول 2019، كما اختفى شو في فبراير الذي يليه، بعد وقت قصير من نشر رسالته. وأعلن رسمياً عن اعتقالهما في يونيو 2020، بحسب ما أكدت ليو شنغشون، زوجة دينغ، الناشطة لإطلاق سراحه وسراح شو، لوكالة «رويترز». علماً أن ليو شنغشون مقيمة حالياً في الولايات المتحدة.

ووصفت منظمات حقوقية دولية المحاكمة بـ«العار». وقال ياكيو وانغ، الباحث الكبير حول الصين في منظمة «هيومن رايتس ووتش»، إن السبب وراء اعتقال هذين الرجلين ومحاكمة بتهمة سخيفة هي محاولة تقويض النظام، هو لأنه كانت لديهما الجرأة لتصور صين مختلفة، والمطالبة بأن تكون البلاد حرّة وعادلة».

من جهتها، اعتبرت منظمة العفو الدولية، أن محاكمة شو زيونغ ودينغ جياشي «خلف أبواب مغلقة، غير عادلة، بعدما جرى استهدافهما وتعذيبهما بسبب نشاطهما السلمي». وحذّرت من أن الرجلين قد يواجهان سنوات طويلة من السجن «فقط لأن لديهما آراء مختلفة لا تعجب الحكومة». كما تطرقت إلى أساليب التعذيب التي تعرضا لها بعد الاعتقال، منها «ساعات طويلة من الاستجواب، كان يجري فيها تكبيلهما على كرسي يعرف باسم كرسي النمر، مع تكبيل أطرافهما لأكثر من 10 ساعات يومياً، ولأيام عدة». وبحسب «العفو الدولية»، فإن محامي شو لم يتمكن من مقابلته لثلاثة أشهر قبل المحاكمة، كما لم يتمكن من الحصول على معلومات ووثائق مرتبطة بالقضية، منها تتضمن أدلة تمّ الحصول عليها تحت التعذيب. أما محامي دينغ، فلم يتمكن من التواصل معه لأربعة أشهر قبل المحاكمة.

(العربي الجديد، رويترز)